جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان

أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة

إعداد الطالبة:

حدة سلمي

إشـــراف الأستـــاذة:

سهام بوفلفل

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا...له الفضل وله الشكر فلا توفيق إلا به...ولا بركة إلا بإسمه...والحمد لله أولا وأخيرا والصلاة على من لا نبي بعده

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة (سهام بوقلفل) التي لم تبخل علي بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة ومعاملاتها الحسنة والطيبة معي

وشكري موصول كذلك للأستاذين اللذان أتشرف بوجودهما في لجنة المناقشة

كما أتوجه بالشكر الكبير للوالدين العزيزين وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

حـــــــدة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أولا: إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من لا يملك للكلمات أن توفي حقهما وإلى من شربت من نبع حنانهما وطيبتهما الكبيرة ونعمة بحسن تربيتهما إلى الوالدين العزيزين والغاليين على قلبي والكريمين **(أبي الغالي محمد الصالح وأمي الغالية قزعوط الزهرة)** حفظهما الله وأطال عمرهما

ثانيا: إلى النجوم الذين أضاءوا سمائي، إلى إخواني، أخي **(عمار وزوجته وأولاده عبد الرحمان، معاذ وأصيل)** إلى أخي **(علي وزوجته وبناته خولة وآلاء)** إلى أخي الغالي **(يوسف وزوجته وأولاده إسحاق والكتكوتة فرح)**

وإلى أخواتي الكريمات والقريبات على قلبي **(أمينة وزينب وأولادهم تيماء، توبة، يعقوب وتقوى)** وإلى أختي الغالية **إكرام**

ولا أنسى شريك الحياة وسندي الدائم...**خطيبي** وكل عائلته من كبيرهم إلى صغيرهم، وإلى كل أهلي وأحبتي وكل الأصدقاء، وإلى أساتذتي الأفاضل والكرام

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع بكل فخر واعتزاز

حـــدة

-

الملخص

ملخص :

تتناول دراستنا أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لقدرتها على الانتشار الجغرافي الواسع، كما تم التطرق إلى خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن باقي المؤسسات والتي تساعدها على الانتشار الجغرافي حتى في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وخلق فرص العمل لأصحاب هذه المناطق.

وقد هدفت هذه الدراسة كذلك إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى ولاية قالمة بصفة خاصة، ومدى تطورها، بالإضافة إلى تحديد دور هذه المؤسسات في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية المحلية، الجزائر، قالمة.

Résumé :

Dans cette thèse, j'ai abordé l'importance et le rôle des petites et moyennes entreprises dans le développement économique local durable, en raison de leur large capacité à s'étendre géographiquement, leurs caractéristiques qui les distinguent des autres institutions et les aident à se répartir géographiquement même dans les zones rurales et les petites villes, et fournissent ainsi des possibilités d'emploi qui n'existaient pas au paravent pour les habitants de ces zones.

Cette étude vise aussi à démontrer la réalité des PME en Algérie en général et au niveau de la wilaya Guelma en particulier, et l'ampleur de leur développement. Ainsi, d'identifier le rôle des PME dans la réalisation d'un développement local durable.

Les mots clé : Petites et moyennes entreprises, développement économique local, Algérie, Guelma.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
تمهيد	06
المبحث الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثالث: معايير تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المبحث الثاني: تعاريف دولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الأول: تعاريف الدول المتقدمة	12
المطلب الثاني: تعاريف الدول النامية	17
المطلب الثالث: تعاريف بعض المنظمات والهيئات الدولية	18
المبحث الثالث: خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المبحث الرابع: أهمية ومشاكل وأساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعوامل نجاحها وفشلها	27
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الثاني: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثالث: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
خلاصة الفصل	39

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية	40
تمهيد	41
المبحث الأول: أساسيات عامة حول التنمية المحلية	42
المطلب الأول: نشأة وتعريف وخصائص التنمية المحلية	42
المطلب الثاني: أهمية وأبعاد التنمية المحلية	45
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية	47
المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية	49
المطلب الأول: مبادئ التنمية المحلية	49
المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية	50
المطلب الثالث: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية	52
المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية المستدامة	54
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة	54
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة	55
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة	57
المطلب الرابع: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة	63
المبحث الرابع: أساسيات عامة حول القدرة التنافسية	68
المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية	68
المطلب الثاني: عوامل القدرة التنافسية	70
المطلب الثالث: محددات القدرة التنافسية	72
المطلب الرابع: مؤشرات قياس القدرة التنافسية	75
خلاصة الفصل	81
الفصل الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة ولاية قالمة–	82
تمهيد	83
المبحث الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر	84
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	84

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	86
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	89
المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو 2016-2030	92
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	95
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	95
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	97
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر لفترة (2016-2018)	103
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة	104
المطلب الأول: تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة	105
المطلب الثاني: مواقع ترقية الاستثمار	107
المطلب الثالث: العقار الصناعي بالولاية	108
خلاصة الفصل	119
الخاتمة	120
قائمة المراجع	123
الملاحق: طلب إجراء تربص ميداني	135

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية	13
02	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا	17
04	مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة	61
05	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	85
06	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	86
07	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	87
08	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	89
09	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	90
10	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال 2015-2016	91
11	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2018	93
12	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017	94
13	جدول يوضح تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	96
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019	98
15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة 2015-2019	99
16	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طاع النشاط خلال الفترة 2015-2019	100
17	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2015-2019	101
18	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2015-2019	102
19	(تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترة(2016-2018	104
20	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات ومناصب الشغل	105
21	توزيع الملفات التي نالت الموافقة حسب قطاع النشاط	108

22	plan de zoning)) تجزئة المنطقة الصناعية حجر مركب	110
23	مناطق النشاطات التجارية القديمة	111
24	المناطق التي تم التحقيق العقاري بشأنها	112
25	ملخص عن مختلف التحقيقات العقارية والمجراة من أجل توفير العقار الصناعي	114
26	توزيع الملفات المعتمدة حسب الدوائر والبلديات	115

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
02	النموذج الماسي لبورتر	**73**

المقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية وتبرز بين الفترة والأخرى لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها وترقيتها نظرا لما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات من إسهامات في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، كونها وعاء هاما لاستقطاب اليد العاملة، والقضاء على البطالة، ونظرا لمساهمتها الفاعلة في الناتج الوطني، وقدرتها على التكيف مع الخصائص الجغرافية والإمكانيات المتاحة على مستوى الأقاليم، إن حظيت بالدعم والرعاية الكافيين من أطر قانونية وتنظيمية.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي، إلا أنها تشكو من عدة عراقيل تؤثر سلبا على نموها وتطورها، ومن ثم تقلص من دورها التنموي، إذ تشير العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المؤسسات الكبيرة من طرف صانعي السياسات العمومية، والمنظمات الدولية، كما أنها أكثر عرضة لمخاطر المنافسة الحادة التي تشهدها البيئة الاقتصادية اليوم، الأمر الذي يتطلب رسم الاستراتيجيات الملائمة ووضع السياسات المناسبة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر قدرة على المنافسة محليا وإقليميا، حيث وعلى ضوء التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي الجديد وما يشهده من انفتاح اقتصادي وزوال للحواجز التقليدية وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول وتحول المنافسة من منافسة بين الدول إلى منافسة بين المؤسسات، أصبح لازما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيير استراتيجيتها والتأكد من امتلاكها لبعض العوامل التي تعزز بها قدراتها التنافسية لتكون مؤهلة لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

وإذا ما نظرنا إلى التنمية المحلية المستدامة باعتبارها عملية تشاركية ومعقدة تضم مشاركة بين جهود المجتمع وجهود الحكومة، بغية تحقيق ما يخدم المجتمع المحلي بصفة خاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد الأطراف الفاعلة في هذه العملية التنموية. لما لها من مزايا وسمات تجعلها قادرة على الانتشار في كل المناطق، وهذا ما يساعدها على تنوع الأنشطة الاقتصادية وتفادي تمركزها في مناطق معينة، وقد أشارت الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة إلى أن الدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق تنمية محلية مستدامة تعتمد على استغلال الموارد والطاقات المحلية.

والجزائر كمثيلها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدء بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب

التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

وباعتبار أن ولاية قالمة من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر إلى الوصول إليه آلا وهو التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة بين مختلف مناطقها الجغرافية.

إشكالية البحث:

تأسيسا على ما تقدم تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية مستدامة بولاية قالمة؟

ويمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية نختصرها فيما يلي:

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي خصائصها وأهدافها؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة؟
- ما هي معالم الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق لهدف الدراسة ارتأينا الاستعانة بالفرضية الرئيسية التالية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، ثم الاستعانة بالفرضيات الجزئية التالية:

1. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات صناعية تخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية بغية تحقيق ربحية لكونها تتمتع بسهولة التأسيس.
2. التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.
3. تتبنى الجزائر استراتيجية متكاملة تعتمد فيها على مجموعة من الهياكل والهيئات.

أهمية البحث:

- إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء.

- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.
- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تساهم في زيادة اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناع القرار في هذا القطاع بالقدرة التنافسية لمؤسساتهم والعوامل التي تعززها للوصول إلى أهدافهم.

أهداف البحث:

من بين الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذه الدراسة البسيطة ما يلي:

- إظهار مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء.
- إيضاح مفهوم القدرة التنافسية وتحديد عواملها والمؤشرات التي تحكمها.
- محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمون التنمية المحلية المستدامة وكذا القدرة التنافسية ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر تلائما وتوافقا مع هذه الدراسات، وهذا من خلال التعرف على مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية وكذلك منهج دراسة حالة.

صعوبات البحث:

- ✓ صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة وندرتها باللغة العربية والأجنبية.
- ✓ عدم موافقة بعض المؤسسات على تقديم بعض المعلومات.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالدراسة الميدانية أو انعدامها جزئيا، الشكل الذي كلفني وقتا كبيرا لتوفير بعض المعلومات.

✓ الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين متغيرات الدراسة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية)، واختلاف قيمتها من مرجع لآخر.

هيكل البحث:

من أجل الوصول والإلمام بمختلف مفاهيم الدراسة اعتمدنا على تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناولنا:

- في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نت خلا أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني تجارب دولية في تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثالث خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصنا المبحث الرابع لدراسة أهمية ومشاكل وأساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى نجاحها وفشلها.
- وفي الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية، وقسم هذا الفصل أيضا إلى أربعة مباحث، الأول يعالج أساسيات عامة حول التنمية المحلية، والثاني يتمحور حول الركائز الأساسية للتنمية المحلية، وفي المبحث الثالث تناولنا ماهية التنمية المحلية المستدامة، وكمبحث رابع تناولنا من خلاله أساسيات عامة حول القدرة التنافسية.
- وفي الفصل الثالث تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة ولاية قالمة–، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول برامج التنمية المحلية بالجزائر، والثاني تمحور حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثالث تناولنا فيه واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الكبيرة، وكما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي استفاقت متأخرة إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية، وهذا نتيجة لما يشهده العالم اليوم من تطورات كبيرة وسريعة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وطرق الإنتاج والتسويق، فقد اشتدت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، حيث إن الحديث عن هذه المؤسسات كاستراتيجية تنموية فعالة أضحى حديث الساعة نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها، ودورها في التوظيف والاستثمار والدخل، ورغم ذلك فهذا القطاع يعتبر من القطاعات الحساسة التي تعرف من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه.

تأسيسا على ما سبق، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: إشكالية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: تعاريف دولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الرابع: أهمية ومشاكل وأساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعوامل نجاحها وفشلها.**

المبحث الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهومٍ أو تعريفٍ واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثِّل في نظرنا خطوةً رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، خاصةً إذا علمنا أن موضوع تحديد مفهومٍ شامل ودقيقٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكَّل وما يزال يشكِّل موضوع اختلافٍ وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين من دولةٍ لأخرى

تأسيسا على ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المطلب الثاني، أما معايير تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فستكون في المطلب الثالث.

المطلب الأول: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فان تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل[1]:

-إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛

-إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛

-تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية

فهذه الصعوبة تكمن أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بينما يمكن إجمال هذه الصعوبات في جملة العناصر التالية:

[1] محمد الناصر مشري،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجيستر، استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-20011، ص 11.

1. **اختلاف درجة النمو**: إن التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، أدى إلى اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لأخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة ومدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج ولذلك لا تجد منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة عند دول أخرى مثل الجزائر[1]. والجدير بالذكر أن التباين في شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي، من فترة لأخرى يمكن أن يغير من نوع المؤسسة، فالمؤسسة التي يمكن اعتبارها كبيرة الآن يمكن أن تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة[2].

2. **التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي**: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع إعطاء تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرها لكون التمايز[3]الموجود بين النشاطات تجعل ما هو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع ونشاط آخر، فمثلا ما يعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات[4].

3. **تغير مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: من وقت لآخر لأنه دائم التغير كقطاع ديناميكي، ذلك أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة إلى أخرى مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات فإذا كانت المؤسسة التي توظف 200 عامل كبيرة في فترة معينة قد تكون صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة[5].

4. **تعدد معايير التصنيف**: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصطدم بوجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات ففي بلجيكا مثلا هناك 28 معيارا، حيث نجد مؤسسات تأخذ بالمعايير الكمية ومنها من تأخذ بالمعايير النوعية[6].

إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر، يمكن أن نضيف بعض العوامل التقنية والسياسية:

- **العوامل التقنية**: ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة، أكثر اندماجا يؤدي إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبير،

---

[1] عثمان لخاف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" ، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجزائر، 2004، ص 03

[2] أنيسة قمان، محاولة بناء خلية للبقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بومرداس، 2014، ص 65

[4] عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص04

[5] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص03

[6] إيمان غرزولي، البدائل الاستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة سطيف، اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، 2009 2010، ص 04

بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك ى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

- **العوامل السياسية:** تعكس هذه العوامل مدى اهتمام سلطات البلد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي ينتظر أن تقوم به في إطار برامجها التنموية والذي يحدده واضع السياسات والاستراتيجيات التنموية، وكل المهتمين بالقطاع وعلى أساس هذا الدور والاهتمام السياسي يتم وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وبذلك يتسنى تشخيص الوضعية الحقيقية لمؤسسات القطاع، وتبني التدابير والسياسات التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الوحدات الاقتصادية[2].

المطلب الثالث: معايير تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تحدد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميز بها.

1)المعايير الكمية:

تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات وأهمها:

أولا: معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم. ويعتبر من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية[3].

وعلى الرغم من تحديد معيار عدد العاملين إلا أننا نجد أن جميع الدول التي وضعت تعرفا للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تتفق فيما بينها على تعريف موحد يحدد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من اعتبار عدد العاملين من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولته عند المقارنة على المستوي الدولي[4].

[1] رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2008، ص18.

[2] عبد الرحمان كساب عامر، جسور التنمية...المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2016، ص 16.

[3] سمية قنيدرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2009-2010 ص 53

[4] سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص18.

لذلك فالاعتماد على معيار عدد العاملين وحده لتحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، قد لا ييسر المقارنة الدولية لاختلاف نوعية العمل من بلد لآخر[1].

ثانيا: معيار رأس المال المستثمر: يختلف الحد الأقصى لرأس المال المستثمر من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة نموها ومدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، بل قد يختلف هذا الحد داخل الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر، ويحتوي هذا المعيار القصور في بعض الحالات[2]:

- قد يكون حجم الناتج كبيرا رغم تجاوز رأس المال حد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاستخدام تكنولوجيا كثيفة العمالة.
- عدم تطابق المعايير، فقد تكون المؤسسة صغيرة وفقا لمعيار رأس المال، ومتوسطة أو كبيرة إذا ما استخدم معيار حجم العمالة.
- الاختلاف في قيمة النقود من بلد إلى آخر وفي البلد الواحد من فترة إلى أخرى حسب معدلات التضخم والحالة الاقتصادية، مما يتطلب إدخال تعديلات مستمرة لمواكبة التغير في قيمة النقود مما يسبب عدم الاستقرار في المفاهيم التي يعتمد عليها المعيار.

ثالثا: معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات والقدرة التنافسية ولكن يبقى مشكل اختلاف قيمة المبيعات بين السنوات، فقد تنخفض أو ترتفع ويواجهها مشكل التضخم[3].

رابعا: معيار حجم الاستثمار: يعد حجم الاستثمار معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، يختلف هذا المعيار من بلد لآخر حيث يتراوح في الدول النامية ما بين 150 ألف على 300 ألف دولار أمريكي، ويزداد في الدول الصناعية المتقدمة ليتراوح بين 600 و1,5 مليون دولار أمريكي[4].

كما يمكن أن نصنف المعايير الكمية إلى[5]:

---

[1] فتحي السيد أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 49

[2] طارق محمود عبد السلام السالوسن حاضنات الأعمال، دار النهضة، الإسكندرية، 2005، ص 41

[3] سمية قنيدرة، مرجع سبق ذكره، ص 53

[4] بلقاسم زايري، هواري بلحسن، إثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث أوراق عمل الدورة الدولية حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 13-14 نوفمبر 2006، ص 251.

[5] عبد الرحمان كساب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- **مؤشرات كمية بسيطة:** وهي تشمل مؤشرا واحدا كان من عدد العمال، قيمة المبيعات، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، الطاقة المستخدمة...
- **مؤشرات كمية مركبة:** وفي هذه الحالة يتم استعمال أكثر من مؤشر لتحديد حجم المشروع، تجاوزا لسلبيات استعمال كل مؤشر على حدى كاستعمال رأس المال و عدد العمال و نسبة المبيعات معا.

2) المعايير النوعية:

إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها على تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها، جعلا لباحثين الاقتصاديين يدرجون معايير أخرى، من شأنها الأخذ بعين الاعتبار عدة أمورٍ أكثر تعقيداً ومتناسبة فيما بينها نجملها فيما يلي:

أولا: معيار المسؤولية والملكية: من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية؛ ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها مباشرة وحده، وهو الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل، وكذلك التسويق، والتوظيف، وتمويل المؤسسة[1].

ثانيا: معيار الحصة السوقية: تكون عادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة بسبب صغر حجم الإنتاج وصغر الإمكانيات وحجم رأس المال بصفة عامة، وهذا ما يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى[2].

ثالثا: معيار طبيعة النشاط: إن طبيعة النشاط الممارس هو الذي قد يحدد حجم المؤسسة؛ فبعض أنواع

الصناعات الخفيفة لا يتطلَّب حجماً كبيراً من رؤوس الأموال، ولا عدداً كبيراً من اليد العاملة، كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي سير عملها ورشةٌ صغيرة، كما توجد صناعات تتطلَّب رؤوس أموالٍ ضخمة وآلاتٍ ومعدات استثمارية ضخمة، كما هو الحال في صناعات السيارات والصناعات البترولية[3].

[1] شعيب أتشي،" واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 09.

[2] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص 09

رابعا: معيار الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسات كبرى، فالأفرع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار[1].

خامسا: معيار قيمة المبيعات: هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، وذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج، وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة توجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة بزبائنها[2].

المبحث الثاني: تعاريف دولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثبتت مختلف الدراسات والأبحاث أن وضع تعريف رسمي وعالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا غاية في الصعوبة، نظرا لعدة عراقيل منها اختلاف درجة النمو والتقدم بين الدول، وهو ما جعل كل دولة تنفرد بتعريف خاص يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، والتعريف المقترح إما أن يكون قانونيا كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو إداريا كتعريف ألمانيا، وأيضا بعض التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الاتحاد الأوروبي

انطلاقا من ذلك، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تجارب الدول المتقدمة من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى تجارب الدول النامية من خلال المطلب الثاني، أما تجارب بعض المنظمات والهيئات الدولية ستكون في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعاريف الدول المتقدمة

لقد اهتمت العديد من دول العالم وخاصة المتقدمة منها بوضع سياسة واستراتيجيات قادرة على رفع كفاءة وفعالية هذه المؤسسات وتفسير تأثيراتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية بكل دولة، إلا أنه لابد من تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تترسم استراتيجيات خاصة بها، وهو ما جعل الدول المتقدمة تحاول جاهدة حصر مفهوم شامل وواضح لهذه المؤسسات، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المحاولات التي تهدف إلى تعريف هذا النوع من المؤسسات، وقد اختلفت هذه المحاولات بحسب توجهات كل دولة وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي سنورد أهم محاولات هذه الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، حلوان، مصر، 2001، ص 17

[2] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: عرفت سنة 1953بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق ما يلي[1]:

-مؤسسة الخدمات والتجزئة : من 1إلي 5مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسة التجارة بالجملة : من 5إلي 15مليون دولار كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كما يلي[2]:

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
مؤسسة مصغرة	**من1إلي 09**
مؤسسة صغيرة	**من10إلي 199**
مؤسسة متوسطة	**من200إلي 499**
مؤسسة كبيرة	**500 فأكثر**

المصدر: عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25**ماي**،2003، ص 04.

ثانيا: تعريف هولندا: رغم غياب التعريف الرسمي فيها إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل أو تنتمي إلى أحد الفروع التالية[3]:

- ✓ الصناعة والبناء والتجهيز.

---

[1] **يوسف تبري**، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر**، 2005، **ص05**

[2] **عثمان حسن عثمان**، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25ماي ،2003، ص 04.

[3] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 11

- ✓ التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم.
- ✓ النقل والتخزين والاتصال.
- ✓ التأمين.

ثالثا: كندا: تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا وذلك حسب الاغراض الشخصية للجهة التي تقوم بوضعه ومن بين أهم التعاريف[1]:

- تعريف وكالة التصدير والتطوير لكندا لمؤسسة التصدير الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي يبلغ حجم مبيعاتها من التصدير أقل من مليون دولار كندي.
- تعرف وكالة الإحصاء الكندية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها جميع المؤسسات الهادفة للربح التي تشغل أقل من 500عامل وتحقق إيرادات سنوية أقل من 50مليون دولار كندي، ويستبعد من هذا التعريف المؤسسات غير الهادفة للربح، المؤسسات العمومية، المدارس، المستشفيات، فروع الشركات والتعاونيات والشركات المالية.

خامسا: اليابان: لقد بنت اليابان كما هو معلوم نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أفقيا ورأسيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المؤسسات الكبيرة، وكان اعتماد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعريضة للتنمية الاقتصادية وتخفيض نسبة البطالة.

إذ تمثلت أول خطوة في تشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، في وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(Small and medium Enterprise basic law)** والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة تذليلها من خلال خطوة أولى تتمثل في تحديد مفهوم واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدد العمال وأرس المال مع أخذ بعين الاعتبار القطاع الاقتصادي الذي تنشط به[2]. وهذا يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] محي الدين مكاحلية، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية"، حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، 2014-2015، ص 40

[2] جاسر عبد الرازق، المنشآت الصغيرة ـ الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، رقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، **17** و 18 **أفريل 2006** ص04.

القطاع	عدد العمال	رأس المال (مليونين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
البيع بالجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
البيع بالتجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100عامل أو أقل	تساوي50 أو أقل

المصدر :جاسر عبد الرزاق، المنشأة الصغيرة، الواقع والتحارب ومعطيات الظروف الحالية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17و 18أفريل ،2006، ص04.

سادسا: الاتحاد الأوروبي: تمت عدة مناقشات واسعة بين الأعضاء اللجنة الأوروبية ومؤسسات الأعمال الأوروبية، والتي جاءت على إثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد الأوروبي منذ عام 1996، خاصة مع إدراك الاتحاد للعقبات التي تواجه مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، والسبل الكفيلة للتصدي لها، جاء التعريف الجديد الصادر في عام 2003، والملاحظ على هذا التعريف أنه يشمل جميع فئات المؤسسات في أوروبا، ويأخذ في عين الاعتبار مختلف أنواع العلاقات القائمة بين المؤسسات، فهو يسهم في تشجيع الابتكار و تعزيز الشراكة وقد دخل التعريف الجديد حيز التنفيذ في جانفي 2005[1].

ويمكن تلخيص التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[2]:

- **مؤسسات متوسطة**: هي المؤسسات التي توظف عمالة لا تتعدى 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 50 مليون أورو، أو لا يتعدى إجمالي الميزانية السنوية 43 مليون أورو.
- **مؤسسات صغيرة**: عرفت على أنها المؤسسات التي توظف أقل من 50 شخص، وتحقق رقم أعمال سنوي، أو لا يتعدى إجمالي الميزانية السنوية 10 مليون أورو.
- **مؤسسات مصغرة**: عرفت على أنها المؤسسات التي توظف أقل من 10 أشخاص، وتحقق رقم أعمال سنوي، أو لا يتعدى إجمالي الميزانية السنوية 02 مليون أورو.

سابعا: بريطانيا: لقد عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بأنها المؤسسة التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية[3]:

- حجم التداول سنوي لا يزيد عن 8مليون جنيه استرليني

[1] سهام بوفلفل، دور الابداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير، تحليل قطاعي، جامعة قالمة، 2010-2011، ص 04.

[2] المرجع نفسه، ص 06.

[3] فتحي السيد عبده السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص54

- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 3.8مليون جنيه استرليني
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250موظف.

المطلب الثاني: تعاريف الدول النامية

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يختلف عن التعريفات السابقة الموضوعة من قبل الدول المتقدمة وهذا نظرا لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي وطبيعة الأنشطة الاقتصادية المتبعة، ومن أمثلة الدول التي سنتناولها هي الهند، بلدان جنوب شرق آسيا، تونس، مصر، الأردن.

أولا: تعريف الهند: يرون أنه من الضروري تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تشغل أقل من 50 عامل مع بقاء معيار الاستقلالية قائما، رقم الأعمال لا يتجاوز 07 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال. إلا أنه وبسبب القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال[1].

ثانيا: تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: في دراسة قام بها اتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) اعتمد كل من بروش وهيمتر على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عرفاها كما يلي[2]:

جدول رقم (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
المؤسسات الصغيرة	**من 10 إلى 49**
المؤسسات المتوسطة	**من 50 إلى 99**
المؤسسات الكبيرة	**100 فأكثر**

المصدر: محمد ناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجيستر، استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص07

[1] إسماعيل شعباني، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص04

[2] محمد ناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 07

ثالثا: تعريف تونس: لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، إلا أنه تم التمييز بين هذه المؤسسات كما يلي[1]:

المؤسسات الصغيرة جدا :هي تلك المؤسسات التي توظف ما بين (1-10) موظفين في الصناعة والخدمات وما بين (1-5) موظفين في التجارة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي تلك المؤسسات التي توظف ما بين (10-199) موظفا في الصناعة والخدمات وما بين (6-199) موظفا في التجارة.

المؤسسات الكبيرة: هي تلك المؤسسات التي توظف أكثر من200 مائتي عامل.

رابعا: تعريف مصر: تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب الجهة الصادر عنها التعريف، ولكن يبقى أبرز تعريف ذلك الذي أصدره بنك التنمية الصناعية الذي اعتمد في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال، فقد اعتبر المؤسسات الصغيرة تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها 1,2 مليون جنيه مصري، بينما لا يتجاوز رأس مال المؤسسات المتوسطة 3 ملايين جنيه مصري[2].

خامسا: تعريف الأردن: لا يوجد في الأردن تعريف موحد ومحدد، بل هناك محاولات واجتهادات متعددة ومختلفة

لعدد الباحثين والدارسين والمهنيين لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد استخدمت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن معيار العمالة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عام 2000، فمنهم من عرف المؤسسة الصغيرة جدا هي التي يعمل فيها أقل من 5 عمال، أما المؤسسات الصغيرة فهي تلك التي تشغل ما بين 5-19 عامل، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي توظف ما بين 20-50 عاملا[3].

المطلب الثالث: تعاريف بعض المنظمات والهيئات الدولية

تعتبر مختلف الوكالات الدولية والهيئات الرسمية من بين أهم العناصر التي ساهمت بشكل كبير في وضع تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدعمة بذلك جهود مختلف الدول التي تحاول استخلاص تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، ومن بين أهم هذه الهيئات والمؤسسات الدولية نجد:

---

[1] شريف غياط، محمد بوقموم، واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، يومي **16-17** نوفمبر 2008، ص 46

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 57

[3] منار حداد، دور الابداع والابتكار في تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة المتوسطة في الأردن، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، 16-17 نوفمبر 2008، ص 7

أولا: معهد بون لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFM: يعتبر معهد بون لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا كان عدد العاملين بها أقل من 500عامل أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو. وقد ميز المعهد بين حجم المؤسسات على أساس معياري العمالة ومعدل دوران المبيعات كما يلي[1]:

- **مؤسسات صغيرة** :إذا كان عدد العاملين بها أقل من10 عشرة ومعدل دوران مبيعاتها أقل من مليون يورو.
- **مؤسسات متوسطة** :إذا كان عدد العامين بها يتراوح ما بين 499-10عامل، ويتراوح معدل دوران مبيعاتها ما بين مليون يورو إلى أقل من50 مليون يورو.
- **مؤسسات كبيرة** :إذا كان عدد العاملين بها هو 500عامل أو أكثر ومعدل دوران مبيعاتها 50مليون يورو فأكثر. وهذا التصنيف ساري منذ تطبيق اليورو.

ثانيا: لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (USSBA): عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي تعتمد على مجموعة من المعايير الوظيفية مثل[2]:

- استقلال الإدارة.
- المدير هو مالك المؤسسة
- رأس المال المطلوب يتم الحصول عليه من شخص أو عدد محدد من الأشخاص.
- نشاط المؤسسات محلي.

وقد تبنت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية USSBA بعض المعايير كأساس لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعايير[3]:

- عدد العمال يجب ألا يزيد عن 250عاملا.
- إجمالي الأموال المستثمرة يجب ألا يزيد عن3 ثلاثة مليون دولار.
- نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق يجب أن يكون محدودا

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف هذه المنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين10- 50عاملا[4].

---

[1] طارق عبد الباري وآخرون، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2009، ص 12.

[2] مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وادارة المشروعات الصغرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007، ص86.

[3] محي الدين مكاحلية، مرجع سبق ذكره، ص 50

[4] حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002ص04

رابعا: البنك الدولي: يميز الدولي البنك في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[1]:

– **المؤسسة المصغرة**:هي التي يكون فيها أقل من 10موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى100.000دولار أمريكي.

– **المؤسسة الصغيرة**: هي التي تضم أقل من 50موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى3 ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

– **المؤسسة المتوسطة**: عدد موظفيها أقل من 300موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق15مليون دولار أمريكي.

خامسا: التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة EEC: ويعتبر هذا التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100عامل، بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمؤسسات الصغيرة، حيث تعتبرها كل مؤسسة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200عامل[2].

[1] شريف غياط محمد بوقموم، الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر –، مجلة الجامعة المغاربية (العدد العاشر)، طرابلس، ليبيا، 2010 ص 03.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري، 2011، ص04.

المبحث الثالث: خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حاسم وفعال سواء تعلق الأمر بتوسيع الإنتاج وتنويعه، او تحقيق أهداف التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يتطلب إتباع سياسة خاصة لإدماج هذه المؤسسات، والتي من أهمها تحديد أنواع هذه المؤسسات وتوضيح خصائصها بما يشجع أكثر الاستثمار فيها، ومن ثم توسيع نطاقها وتفعيل دورها التنموي، لهذا سنحاول من خلال هذه المبحث استعراض أهم خصائص هذه المؤسسات من خلال المطلب الأول ثم التطرق إلى أنواعها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلى أهم خصائص وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالي:

أ) **سهولة وبساطة التنظيم**: إن تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من الأمور الغير معقدة إذ يتم في وقت قصير ويتحقق عنه عادة[1]:

- التوزيع المناسب الاختصاصات بين أقسام المؤسسة بحيث يختص كل قسم (إدارة) بمجموعة أعمال ومهام متكاملة دون تداخل أو تنازع مع الآخرين.
- التحديد الدقيق للمؤسسات وتوضيح المهام والأعباء لكل فرد في المؤسسة.
- وضوح الإجراءات وسهولة وبساطة النماذج والسجلات المستخدمة في أداء الأعمال.
- وضوح القواعد والأسس التي يلتزم (أو يسترشد بها) العاملون في اداء أعمالهم.

ب) **المرونة ومركزية القرار**: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، وتقصد بالمرونة القدرة على التغير أو التعديل في حالة رواج أو كساد وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب احتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيا البسيطة ورأس المال المنخفض[2]

ج) **الكفاءة الاقتصادية**: في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم و مستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات، وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي

[1] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 18.

[2] علام وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (2017)، ص6

تلاشي الفرق الناتج عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة ة لهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفصل من منافسيها[1]

د) **القدرة الكبيرة على الابتكار والتجديد:** حيث تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق خاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات فروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المشروع الصغير بدور فعال في التجديد والابتكار وتمييز المنتجات[2].

كما تمتاز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية، وكذا التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة اليد العاملة أو سياسات الإنتاج وغير ذلك، مما يساعد على السيطرة على التقلبات.

هـ) **تلبية طلبات المستهلكين:** إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير

و) **محدودية الانتشار الجغرافي:** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية[3].

بالإضافة إلى ما سبق من الخصائص التي تميزها، هناك من يصنفها أيضا إلى مزايا إيجابية وأخرى سلبية[4]:

أ) **المزايا الإيجابية:** وتتلخص في النقاط التالية:

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية
- تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا
- انخفاض درجة المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة
- الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود
- الاعتماد على الخامات المحلية والإقليمية
- اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات
- المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس

[1] المرجع نفسه، ص 6

[2] فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 259

[3] محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة بولاية بسكرة، مذكرة الماجستير، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006، ص 46

[4] مصطفى يوسف كافي، بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، (2014) ، ص 35، 36

- تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء والتكييف مع احتياجات السوق
- سرعة مردود رأس المال المستثمر
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة
- الدور البارز للمرأة فيها
- تلبية طلبات المجتمع المحيط

ب) المزايا السلبية: وتتمثل في النقاط التالية:

- محدودية القدرات الذاتية للتوسع والتطوير
- محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة
- عدم استفادتها من وفرات الحجم
- عدم دقة وتوفر قواعد البيانات المتاحة لها وعليها
- تكون غالبا مغذية لصناعات أخرى
- توحيد الملكية والإدارة أهمية سمعة المالكين المديرين للشركة

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، ويمكن تلخيص أهم المعايير المعتمدة في هذا الصدد في:

- على أساس توجهها
- على أساس طبيعة الإنتاج
- حسب الشكل القانوني
- حسب القطاعات الاقتصادية

الشكل رقم 01: مخطط يوضح أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

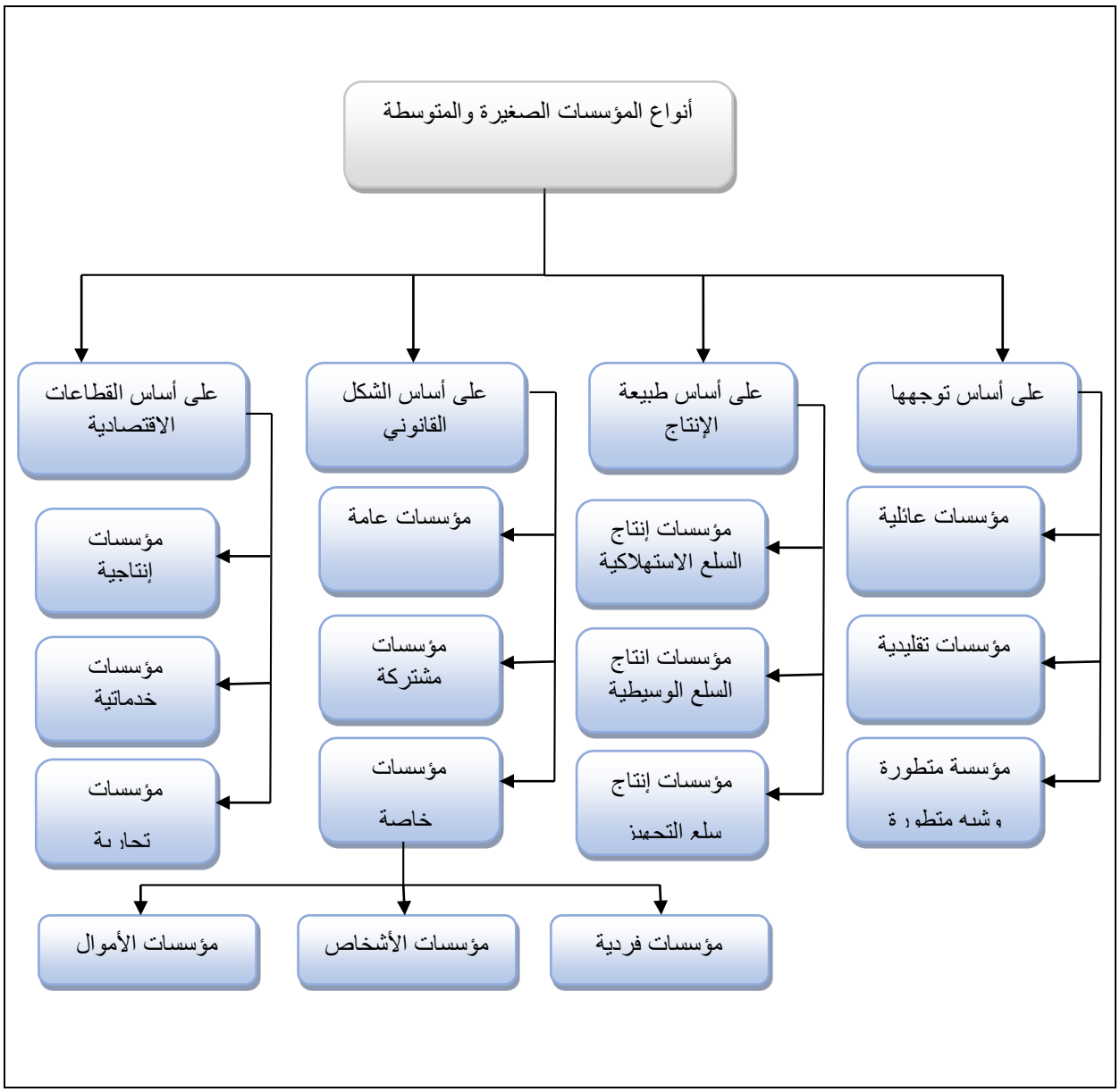

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما ورد في الأدبيات السابقة

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على حسب توجهها إلى[1]:

1-المؤسسات العائلية (المنزلية): ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية

[1] نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 24

وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2-المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك -المؤسسة التقليدية-باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

3-المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساسا المنتجات:

وفقا لهذا المعيار فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم إلى[1]:

1- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: حيث يرتكز نشاطها على إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية، وغير ذلك من السلع الاستهلاكية.

2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: يدرج في إطار هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الآتية: معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، يد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر بالمقارنة مع الصناعات السابقة، وهذا ما جعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيقا، بحيث يشتمل على بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتركيب وتصليح المعدات والآلات خاصة وسائل النقل، و فيها تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء المنتج النهائي، أو إنتاج بعضها، ثم القيام عملية التجميع للحصول على المنتج النهائي.

ثالثا: التصنيف حسب الشكل القانوني: إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة اللبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة تسود أشكال الملكية

[1] يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30

العامة والتعاونية، وانطلاقا من معيار الشكل القانوني يمكن أن نميز بين[1]:

1-المؤسسات الخاصة :وتعود ملكية هذه المؤسسة لشخص أو أكثر، وتنقسم بدورها إلى:

1-1- **المؤسسات الفردية**: وهي تلك المؤسسات التي تملك، تمول وتدار من قبل شخص واحد يعد هو الممول، المدير والمسؤول الأول عن المشروع، وبالتالي فإن هذا الشخص وحده هو الذي يجني الأرباح، كما أنه الوحيد الذي يتحمل الخسارة.إن هذا النوع من المؤسسات هو الأكثر بساطة في مجال الأعمال، ويتصف برأس مال محدد، وإجراءات قانونية بسيطة عند الإنشاء، كما يتميز بسهولة اتخاذ القرارات فيه ويكون هدفه الأساسي هو الربح، مما يعاب على هذا النوع من المؤسسات ضعف نموها لصغر حجم رأسمالها وتحمل صاحبها المسؤولية الكاملة وغير المحدودة، بالإضافة على ضعف مساهمتها في الدخل القومي لضعف إمكانياتها.

1-2-مؤسسات الأشخاص :وهي شكل متطور من المؤسسات الفردية، لكنها أكبر حجما وتعرف عادة بشركات التضامن، وأهمها شركة التوصية البسيطة وتتألف عادة من أربعة أنواع من الشركاء وهم الشركاء الموصون، الشركاء المتضامنون، الشريك الفعال، والشريك الخامل .تتصف شركات التضامن بقدرتها على تجميع الأموال اللازمة وممارسة نشاطات اقتصادية واسعة والحصول على التسهيلات المالية، بالإضافة إلى توفير خبرات مختلفة للتطور والنمو، إلى أنه يعاب عليها المسؤولية غير المحدودة للشركاء المتضامنين، وكذلك عدم قدرتها على الدخول إلى مجالات اقتصادية كبيرة، كالتصنيع مثلا، بالإضافة إلى صعوبة تصفية واسترداد أموال أحد الشركاء إذا رغب في الانسحاب، والكثير من المؤسسات الصغيرة تقع تحت هذا النوع من المؤسسات.

1-3-مؤسسات الأموال :وهي أكثر شركات ذات الملكية الخاصة تطورا، ففيها يتم تلافي عيوب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، كما توظف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين.

2-المؤسسات العامة : وهي تلك التي تمول وتدار من طرف هيئات حكومية، تمتاز بإمكانيات مادية وبشرية أكبر بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، كما أنها تستفيد من التسهيلات القانونية والإدارية، والإعفاءات المختلفة.

3-المؤسسات المشتركة :يمول هذا النوع من المؤسسات برأس مال مشترك مع بعض التدخل من طرف الحكومة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد

رابعا: التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية

[1] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2000، ص30-34.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى الأنواع التالية[1]:

1. **مؤسسات إنتاجية:** وهي نوعان:

- مؤسسات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية
- مؤسسات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة، أو الصناعات المغذية للسيارات

2. **مؤسسات خدماتية:** وهي مؤسسات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وإصلاح السيارات وخدمات الكمبيوتر

3. **مؤسسات تجارية:** وهي المؤسسات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، Gestion des P.M.E.، الطبعة الأولى، بيروت 2007، ص 48 49

المبحث الرابع: أهمية ومشاكل وأساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعوامل نجاحها وفشلها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانيتها ودعم هذا القطاع الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، وكذلك تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حالات معينة من الفشل كغيرها من المؤسسات الكبيرة

تأسيسا على ذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المطلب الثاني، ثم استعراض أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبحث الثالث، أما عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستكون في المطلب الرابع.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية[1]:

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية
- الإبداع والابتكار

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص35 36

- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لاعتماد العديد منها على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية كإضافة إلى الأهمية السابقة يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في النقاط التالية:

أ / أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي:

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا الجانب خلال النقاط التالية:

- **توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر**: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية والتخفيف من حدة البطالة، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل رأس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة ومدربة[1].
- **تعبئة المدخرات**: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميدها وإخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز، كون أن تكاليف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة[2].
- **تحقيق التنمية الإقليمية والمتوازنة**: ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية من المؤسسات على مستوى الإقليم وعلى مستوى الدولية، حيث تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلد الواحد ما يساهم في تحقيق تنمية متوازنة على مستوى مختلف هذه المناطق[3].
- **استغلال الموارد المحلية**: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإشباع مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المؤسسات باستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار[4].
- **المساهمة في التمويل المحلي**: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لإيرادات معتبرة لخزينة

---

[1] ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية–دراسة حالة ولاية قالمة–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 95

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 93

[3] محي الدين مكاحلية، مرجع سبق ذكره، ص 112

[4] ساسية عناني، ص95

الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الاستثمارات[1].

ب / أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاجتماعي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة من الجانب الاجتماعي، يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- **المساهمة في التوزيع العادل للدخل:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل على ظروف تنافسية[2].
- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة[3].
- **تلبية الاحتياجات المحلية:** إن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلي، وتساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين[4].
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة و التهميش، و الفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي و المادي، و تستطيع هذه المؤسسات و خاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال يدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة و ارتكاب الجرائم بصورها المختلفة و انسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص 96

[2] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 51

[3] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 68

[4] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 97

[5] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 76

المطلب الثاني: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكثير من المعوقات التي تحد من قدرا على الارتقاء بمستويات أدائها، ولعب دورها في التنمية الاقتصادية، وقد أجرت العديد من الدراسات في الأقطار العربية لتشخيص هذه المشكلات بهدف التصدي لها ومعالجتها، ومن بين أهم هذه المعوقات نجد:

1. مشكل العقار :تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأرض اللازمة لإقامة مشروعاتها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها في هذا الصدد[1]:

- ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- قد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق تتوفر على تسهيلات البنى التحتية مما يحملها نفقات النقل الإضافية.

-قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكلها الاقتصادي.

2- مشاكل التسويق : وهذه المشاكل تنقسم إلى قسمين[2]:

الأول: المنافسة الداخلية ويعود ذلك أن نجاح أحد المؤسسات الصغيرة يدفع الغير إلى إنشاء ذات المشروع مما يعمل على تزايد أعدادها وتكرار ذات المنتجات ومن ثم خلق جو من المنافسة الخانقة في الداخل ليس بهدف التحسين والتطوير وإنما التكرار، ولعل هذا يفسر بضعف المقدرة التنظيمية في هذه الدول وضعف القدرة على الابتكار مما يدفع إلى تقليد للمؤسسات التي ثبت جدواها.

الثاني: المنافسة الخارجية وهي المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسات من السلع الواردة من الخارج والتي تتبعها مؤسسات كبيرة أو حتى صغيرة تعمل في ظل ظروف أفضل مما تعمل بها المؤسسات الوطنية وسواء دخلت إلى السوق الوطنية بطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

3- مشاكل التمويل: والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لأن المصارف عادة ترى أن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض هذه المؤسسات أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المؤسسات الكبيرة، ويعود ذلك ربما إلى عدم استطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة

[1] إيمان غرزولي، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] السيد أحمد عبد الخالق، المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص 187

إلى عدم قيام هذه المؤسسات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق، وغالبا ما تشتكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن المصارف تأخذ وقتا طويلا في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر، ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المؤسسات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف[1].

4-تكلفة التكوين :يتميز العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، ومبرر ذلك هو صغر حجمها، وضرورة تكيفها مع تغيرات المحيط التنافسي، ونادرا ما نجد المؤسسات الصغيرة تتبع مخططات تكوينية تنمي من خلالها المعارف والخبرات لدى عمالها، والسبب في ذلك يرجع إلى تكلفتها المرتفعة[2].

5-المشاكل الخاصة بالمواد الأولية : وتتمثل في [3]:

- عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عال عليها والعرض منها محدود.
- شراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواد الأولية بكميات محدودة يسبب ارتفاع كلفتها.
- لا يوجد هناك ضمان لمستوى جودة المواد الأولية لضعف القدرة على السيطرة وفي التفاوض مع الموردين، وهذا يعود لمحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

6-مشاكل التكنولوجيا: أهمها[4]:

- عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالطاقة التي تتاح بها تلك التكنولوجيا ومحدودية سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إن قيام هذه المؤسسات بالبحوث عادة ما يكون صعبا، بالإضافة إلى ضعف حماية اختراعاتها.

---

[1] أحمد جابر علي بدران، الاستثمار الإسلامي وأهميته في تمويل المشروعات الصغيرة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة،2015، ص 39.

[2] قويدر عياش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة، ص 186

[3] أسماء رحماني، دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة مؤسسة AMPMECA-IND، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 11-12

[4] المرجع نفسه، ص 12

7-غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات: وذلك إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في المجال الذي يودي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفقات كثيرة[1].

8-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية :إن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب الاستجابة السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن إدارتنا الجزائرية، لا تزال بعيدة عن تقديم الخدمات بأسرع وقت ممكن، وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها الروتين، مما جعل الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء، لدرجة أن الكثير منها عطل، ولم يحصل على الموافقة في أوانه، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك[2]:

-مشكلة الذهنيات التي لم تتهيأ بعد إلى استيعاب خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي التعامل معه وفقا لمتطلباته؛

-سرعة حركية التقنين، وإنتاج النصوص التي لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

9-غياب الثقافة المؤسساتية :إن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات، ورقي يعود على ما توصلت إليه من تطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وإذا تكلمنا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الصدد، فإن نصيبها لا يكاد يذكر، وعليه لا بد من إيجاد وسيلة تمكن من دخول الفكر المؤسسي، إذ لم نقل ثقافة المؤسسة إلى هذا النوع من المؤسسات[3].

10-مشكلة الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات مما يضيق عمل جهاز الضرائب[4].

11-الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5].

---

[1] هالة محمد لبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص 41

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره، ص 111

[3] المرجع نفسه، ص 112

[4] إبراهيم جابر السيد، محمد عبد السلام أحمد الحديدي، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 261

[5] المرجع نفسه، ص 260

المطلب الثالث: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتجلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

-تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصادر التمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن الحصول على التمويل المناسب لتسهيل عملية هذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط، وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة، تخفيف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديدها على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية. هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية[1].

-الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاعا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة ذا القطاع وأن تكون واضحة وموجهة في إطار دعمها، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيلها والتي تحد من مردودية مؤسساتها وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطها البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البنية التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات ...لتسهيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية[2]، والتي تشمل تزويدا لأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،26. 28 ماي 2003، ص 08

[2] علي السلمي، مرجع يسبق ذكره، ص 16

باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكلما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة...الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق....الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة للتحقيق المنفعة العامة[1].

وإضافة إلى ما تقدم يتعين الاهتمام ببعض الأمور الأخرى والتي من أهمها[2]:

- الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المؤسسات، وتعزيز استكمال الحلقة الإنتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الإنتاجية من قطع وأجزاء إلى المؤسسات الكبيرة.
- قيام الحكومة بجمع المعلومات والبيانات ووضعها تحت تصرف المؤسسات الصغيرة سواءً ما يتعلق بأسواق التصدير أو الأسعار العالمية أو غير ذلك.
- إحداث البنى المؤسسية التي يواكبها أمر الإشراف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها.
- تحديد حزمة الحوافز والتسهيلات والإعفاءات رسوم مالية، ضرائب، جمارك، توطين المشاريع، تأمين الخدمات الداعمة، البنى التحتية، مناطق صناعية.
- تحديد التعريفات المناسبة للمؤسسات الصغيرة؛ للتعرف على الشريحة المستحقة للدعم والتنظيم والحماية ولمعرفة الإجراءات المطلوبة لتأمين ذلك.
- صياغة السياسات المؤدية إلى تحسين بيئة الاستثمار.
- تنشيط الصناعات الريفية وإحداث بؤر تنموية جاذبة في جميع المناطق والمحافظات بغية الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة واستغلال الإمكانيات الإنمائية المتوفرة لدى كل محافظة.
- الربط بين التربية والتعليم العضوي وبين متطلبات المؤسسات الصناعية الصغيرة.
- وضع البرامج التدريبية المبنية على الاحتياجات الفعلية للمؤسسات ومتابعتها.
- مطالبة المنظمات الدولية والهيئات الرسمية بتقديم المعونة لمؤسسات التدريب المهنية البشرية والتقنية.
- وضع شروط وقواعد مزاولة المهن والحرف.
- قيام غرف الصناعة ومركز تطوير الإدارة الإنتاجية بإعداد الكوادر الادخارية والمالية المؤهلة.
- إدخال الوعي الريادي في البرامج التعليمية لتقوية روح المبادرة في إقامة المؤسسات وإدارتها وإيلائها اهتماما خاصا في برامج إعدادا لمدربين.
- تحديد جهاز أو جهة مركزية تتولى الإشراف العام والتنسيق بين الأجهزة والوزارات المعنية

[1] عبد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 37

[2] أحمد جابر علي بدران، مرجع سبق ذكره، ص 41-42

والمؤسسات الصغيرة بالنسبة لبرامج الدعم والمساعدات وكذلك أعمال التخطيط والرقابة.

- إنشاء وحدات متخصصة بالهيئات الحكومية أو لدى التنظيمات الصناعية والحرفية، لتوفير الخدمات الاستشارية في إقامة وتشغيل المؤسسات.
- تنشيط دور الجامعات ومراكز البحث والتطوير وضبط الجودة والمواصفة والتحليل والاختبار والتشغيل والصيانة في تقديم خدماتها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات لتطوير إدارتها وأنظمتها وأدائها الفردي والجماعي.
- التغطية التأمينية والحماية المناسبة للعاملين بهذه المشروعات.

المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة

1-عوامل النجاح: تنقسم عوامل النجاح إلى قسمين:

أولا: عوامل متعلقة بالإدارة:

إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المؤسسة سوف تحقق النجاح، وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة ومهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المؤسسة، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية[1]:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المؤسسة وإحداث التطور
- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهر للمؤسسة.
- قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.
- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.
- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها

وهذه القدرات تتطلب من الإدارة القيام بكفاية عالية بالأعمال التالية[2]:

- دراسة بيئة العمل داخل المؤسسة وحاجاتها بعناية ووضع كافة الحلول للمشكلات المتوقعة في المسقبل وتأمين كل الاحتياجات
- صيانة الموارد وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل مع رقابة دقيقة للاستثمار
- اختيار المزيج التسويقي المناسب والسوق الملائم لأعمال المؤسسة وسلعها وخدماتها، وإتباع سياسة تكثيف الأسواق

[1] كاسر نصر المنصور، مرجع سبق ذكره، ص 65

[2] المرجع نفسه، ص 66

- التخطيط الدقيق للأعمال والعمالة واختيار موظفين اكفاء وإتباع برامج دعاية وإعلان مناسبة
- إقامة علاقات عمل وثيقة مع الموردين
- مسك السجلات المناسبة للإيرادات والمصروفات
- إتباع نظام ائتمان مراقبا رقابة قانونية.

ثانيا: عوامل مساعدة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتمثل بالتالي[1]:

- تحديد الهدف بدقة والعمل على تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة.
- التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل والتخطيط لمواجهة التنفيذ وصعوباته.
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة، واعتماد أساليب عمل جديدة.
- التدريب على أن يشمل جميع العاملين في المؤسسة.
- المشورة وقبول النصيحة من الأطراف ذات العلاقة.

2-عوامل الفشل: إن احتمالات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في سنواته الأولى تكون عالية، وقد تعود ذلك لمحدودية مواردها، الإدارة غير المتمرسة، وافتقارها إلى الاستقرار المالي وفيما يلي نتطرق إلى بعض العوامل المؤدية لفشل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- عدم كفاءة الإدارة: عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار، تعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المؤسسة، فقد لا تتوفر لدى مالك المؤسسة القدرة على العمل بنجاح، يفتقر إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل[2].

2- النقص في الخبرة: فمن البديهي أن مراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما يحتاجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي ينوون الدخول فيه، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية فيه حيث أن الحاجة قائمة وبشكل مستمر لاكتساب الخبرة العلمية بالإضافة إلى المعرفة حول طبيعة الأعمال، حيث أن هذه الخبرة تساهم في تفعيل القدرات وتوجيهها نحو خدمة المؤسسة وزيادة القدرة على استقراء السوق ودراسة وتحليل المتغيرات البيئية المختلفة، كما تعمل على إرساء جزء من دعائم المؤسسة ونجاحاتها المستقبلية خاصة في ظل توظيفها للموارد المتاحة بشكل صحيح، وعليه فإن هذه الخبرة يمكن أن توضح الفرق بين النجاح والفشل، حيث أن تزايد الخبرة سوف ينعكس إيجابا على تحسين الأداء في مجالات متعددة ويحقق النجاحات المتميزة، بينما تفشل

[1] يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص19

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجتذاب أصحاب الخبرة للعمل بها، ويرجع ذلك لمغالاة صاحب الخبرة في أجرته، ومن ثم فإن أصحاب هذه المؤسسات، وخاصة في مرحلة بدء المشروع يلجئون لتشغيل عمالة نصف ماهرة مما يترتب على تدني مواصفات المنتج والخدمة .وعادة ما يلجئون أصحاب هذه المؤسسات لتعيين أقاربهم ومعارفهم في المؤسسة دون أن يكون لهم الخبرة الكافية في العمل[1]

-الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي :

العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها لهذا النوع من المؤسسات، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل هذه المؤسسات في البقاء والاستمرارية، إذ بدون الخطة الاستراتيجية لا تتمكن المؤسسات من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الاستراتيجية يساعد على تقدير إمكانيات عمله ومعرفة ما الذي يرغب به المستهلك المستهدف وكيفية جذبه والمحافظة عليه[2].

-عدم السيطرة على النمو

يعتبر النمو مسألة طبيعية وصحية وحالة مرغوبة لأي نشاط في الأعمال، إلا أنه ينبغي أن يكون مخططا ومبرمجا ومسيطرا عليه، وأن هذه التوسعات وعمليات النمو ينبغي أن يتم تمويلها بصيغ تمويلية لا تكون عبئا على المؤسسة، ويفضل تمويلها من خلال الأرباح المحتجزة أو من خلال المساهمة الخاصة للمالكين، إلا أن معظم المؤسسات تعتمد على الاقتراض وبأساليب مديونية مختلفة لتمويل الجزء الأكبر من استثماراتها. وأن هذه التوسعات إنما تتطلب إجراء العديد من التغيرات في الهيكل التنظيمي ليزيد من فاعلية المؤسسة في العديد من المجالات التطبيقية والعملية مثل إجراءات الرقابة المالية، والرقابة على المخزون والرقابة على العمليات وكذلك تقسيمات الوظائف وتخصص الموارد البشرية وغير ذلك، حيث أن زيادة حجم الأعمال وتعقيداتها سوف يؤدي إلى زيادة المشاكل والاختناقات، وعلى المدراء تطوير مهاراتهم وزادة مستوى تعليمهم ومعارفهم بكل ما ترتبط بنشاطاتهم ومهامهم كما يمكن أن يكون مستوى الأعمال كبير وواسع بشكل يفوق القدرات المتاحة لإدارتها وخارج إمكانية السيطرة عليها، مما يساهم في فشل هذه المؤسسات[3]

-صعوبة اختيار الموقع

إن الحصول على موقع للعمل يعتبر مشكلة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يفضل أن يكون موقعا لعمل في مركز المدينة لقربها من البنوك والأسواق والمستهلكين وتوافر وسائل النقل والاتصالات، ولكن الحصول

---

[1] سيد كاسبن جمال كمال الدين ، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الأولى، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر،2007، ص18

[2] ماجدة العطية، المصدر سبق ذكره، ص19

[3] فلاح حسين الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن،2006، ص 33.

على هذا الموقع قد يحتاج إلى مبالغ كبيرة جدا قد تتجاوز في بعض الأحيان حجم رأسمال المؤسسة نفسها ومع هذا تضطر هذه المؤسسات دفع هذه المبالغ حتى تتمكن من الحصول على الموقع[1].

-ضعف الرقابة المالية

تتخذ حالات الضعف في الرقابة على الأنشطة المالية مجالات متعددة، ولكن من أبرزها هو النقص في رأس المال، وكذلك الائتمان غير المرهون أو الموثق أي البيع الآجل للمستهلكين بدون ضوابط وحدود فعدم تمكن المالكين من تحديد المتطلبات المالية الضرورية للبدء في إنشاء المؤسسة وضمان استمراريتها وعدم قدرتهم على زيادة التدفقات النقدية الداخلة، سوف يساهم في خلق الأزمات المالية لهذه المؤسسة كما أن تعرض هذه المؤسسات للضغط المستمر من قبل الزبائن لاعتماد سياسة البيع الآجل حيث يمثل هذا الأخير فرصة تنافسية مهمة بالنسبة لها، وهذا ما يفرض على المالكين والإداريين تحقيق الرقابة على المبيعات الآجلة بعناية ودقة، لتفادي حالات الفشل والمحافظة على المركز المالي السليم للمؤسسة[2].

خلاصة الفصل:

[1] مروة أحمد، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] فلاح حسين الحسيني، المصدر سبق ذكره، ص 32.

من خلال تعرضنا لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا الصعوبة في محاولة إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات ويعود السبب في ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها، هذا مال جعل العديد من البلدان المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير لمساعدتها على تحديد تعريف لهذه المؤسسات، والتي تتميز بخصائص عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي جعلها تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية

وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها الفعال وعلى أكمل وجه يجب عليها تخطي ومواجهة جميع المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة مشكل التمويل الذي يعد من أهم المشاكل التي تعيق عملية إنشائها وتطورها.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية

تمهيد:

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزًا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

وفي ضل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية اكتساب قدرة تنافسية من أجل البقاء في بيئة تتميز بالتغيرات والتقلبات، إذا أصبحت هذه الأخيرة هي العنصر الوحيد الجوهري الذي يحقق للمؤسسة ربحية مستديمة مقارنة بمنافسيها لذا أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية تولي أهمية لهذا المفهوم باعتباره عنصر تفوق المؤسسة في حالة صياغته ضمن استراتيجية تنافسية.

تأسيسا على ما سبق، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أساسيات عامة حول التنمية المحلية**
- **المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية**
- **المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية المستدامة**
- **المبحث الرابع: أساسيات عامة حول القدرة التنافسية**

المبحث الأول: أساسيات عامة حول التنمية المحلية

أصبح الاهتمام بالتنمية المحلية من التصورات التنموية كون التنمية لم تملى من السلطات العليا وإنما أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة السكان المحليين تعبير عن التكافل والتشارك فيما بينهم من أجل النهوض بحالة السكان المحليين ويتم تبني هذه الجهود المحلية من الجهات الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تأسيسا على ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها من خلال المطلب الأول، ثم العرض إلى أهمية وأبعاد التنمية المحلية من خلال المطلب الثاني، أما أهداف للتنمية المحلية ستكون في المطلب الثالث.

المطلب الأول: نشأة وتعريف وخصائص التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية من بين المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من العديد من الباحثين وفي العديد من البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث أنها تقدم كبديل لمعالجة الخلل التنموي وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، وفي هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى نشأة وتعريف التنمية المحلية، وخصائصها

أولا: نشأة التنمية المحلية

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثير من خبراء التنمية أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي من الممكن أن يعود بأصوله الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى مجموعة من البرامج والجهود التي بذلتها مختلف الحكومات وهيئات التوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو على مستوى المستعمرات البريطانية المستقلة مبكرا، والتي استهدفت جميعها الارتقاء بمستوياتها الاقتصادية الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية[1].

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944، ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة، وفي هذا السياق تطرق المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبريدج (Cambridge) في انجلترا عام 1954لمناقشة موضوع التنمية وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع

[1] قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص20

المحلي[1].

غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين[2].

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أو لإعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي .من جهة أخرى فقد تحول اهتمام تنمية المجتمع المحلي ليشمل المناطق الحضرية، حيث تضمن تقرير الأمم المتحدة سنة 1957 الوضع الاجتماعي في العالم من خلال التطرق لمشاكل التحضر، وبالتالي فقد أضحت تنمية المجتمعات المحلية تهتم بالمناطق الحضرية فضلا عن المناطق الريفية .ومع مرور الوقت توصل مختلف الخبراء إلى ضرورة توسعة هدف التنمية، من كونها تقتصر فقط على زيادة الإنتاج، لتشمل بعد ذلك التوزيع العادل لعائدات التنمية على مختلف طبقات المجتمع، والعمل على معالجة مختلف المشاكل والاحتياجات الحقيقية التي تعترض أفراد هذا المجتمع، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961عن الوضع الاجتماعي في العالم، تم الإشارة بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليبرز ضرورة اهتمام تنمية المجتمعات المحلية بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء[3] .

وفي سنة 1963تم مناقشة علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط والاستراتيجيات المختلفة لبرامج التنمية المحلية، لتتوصل هيئة الأمم المتحدة سنة 1967لحقيقة مفادها ضرورة تجنب فرض الخطط من الأعلى واستخدام تنمية المجتمع المحلي كمجرد وسيلة لتنفيذ البرامج التي تخطط لها السلطات العليا، وبالتالي فإن هذا الاهتمام الكبير الذي حظيت به التنمية المحلية من طرف مختلف الهيئات والخبراء والباحثين المتخصصين، جعلها تشهد تطور أو تحسنا واضحا وتحقق انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة، من خلال العمل على اكتشاف مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجهها، ومحاولة إيجاد الحلول والسبل التي تضمن تجسيد هذه التنمية واستدامتها، والوصول إلى تحقيق التكامل بينها وبين القومية[4].

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

---

[1] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث :دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر،1993، ص20

[2] قوت القلوب محمد فريد، المصدر سبق ذكره، ص162

[3] محمد بهجت جاد الله كشك، تنظيما لمجتمع من المساعدة إلى الدفاع، دارا لمعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998، ص 257-258

[4] وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية، ايتارك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2009، ص46

للتنمية المحلية تعاريف متعددة يمكن إدراجها فيما يلي:

- **التعريف الأول**: "هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"، و" هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة "[1].

- **التعريف الثاني**: تعرف على أنها" هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوي المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الرفاهية لتلك المجتمعات"[2].

- **التعريف الثالث**:" هي العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام كاملا في التقدم القومي"[3].

- **التعريف الرابع**: " هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"[4].

- **التعريف الخامس**: " التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، (الإبراهيمية)، 2001، ص 13

[2] بلال مشعلي، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة، يومي 6و7 نوفمبر، 2018، ص6

[3] سامي محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 15.

[4] رشيد أحمد عبد المطلب، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، فهذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية"[1].

- **التعريف السادس**: "هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وبيئيا يقوم بها أبناء المجتمع، بنهج ديمقراطي وبتكاثف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير"[2].

بناء على ما سبق من تعاريف يمكن صياغة التعريف الشامل للتنمية المحلية كما يلي:

التنمية المحلية هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، حيث تقوم على عدة عناصر أساسية كالتنسيق والتعاون والشمولية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات ورغبات المجتمع مع مراعاة تحقيق التوازن والتلاحم فيما بين أفراد هذا الأخير.

ثالثا: خصائص التنمية المحلية

تتمثل في توضيح بعض السمات الأساسية ولعل أهمها ما أوضحه دانهام كالآتي[3]:

- ✓ تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة لأحداث التغيير الاجتماعي.
- ✓ تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية وبالإنجازات الملموسة أي السعي لتحقيق أهداف ملموسة.
- ✓ تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
- ✓ تتضمن عادات مساعدة فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- ✓ تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة وهي ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين
- ✓ يكون اتخاذ قرارات التنمية المحلية على أساس الإجماع والاتفاق أكثر منها على أساس الانشقاق أو انقسام الرأي.
- ✓ شاملة تهدف إلى الارتقاء بمستوى أبناء المحليات بمختلف جوانب الحياة

المطلب الثاني: أهمية وأبعاد التنمية المحلية:

[1] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49

[2] محمد سلمان طابع، أساليب ووسائل تحقيق التنمية: المشاركة الشعبية مدخلا، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: التنمية الريفية المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة محاربة الفقر، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، أيام 6-10 ماي 2007، ص 50

[3] حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، اليمن، 2000، ص 8-9

أولا: أهمية التنمية المحلية: للتنمية المحلية أهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وأفراده يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- يشعر الأفراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي، لأن الدولة كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الأمن فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية.
- تظهر أهمية التنمية المحلية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وتحقيق وحدته المادية والمعنوية وعدم جنوحه إلى الانحراف أو الاتجاه نحو المبادئ الصادمة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده.
- إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان إلا على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاريعهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الأول.
- تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية عدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

1) البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية، و التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية، من الطرقات و المستشفيات و المدارس...الخ، و هذه الهياكل بالإضافة إلى

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 146، 147

كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القانطين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

2) **البعد الاجتماعي**: يركز هذا البعد للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المنظورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه، و هناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم و الصحة و الأمن...الخ[2].

3) **البعد البيئي**: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي، ممثلا بالاحتباس الحراري و فقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و اتساع نطاق التصحر و ما إلى ذلك من مشاكل تتعدى الحدود الجغرافية للدول و الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، و غلى ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية في " ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992" و من أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية و الاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات و إجراءات لتحقيق تنمية مستدامة[3].

إن كل من أبعاد التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب أو الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد البيئي وهي أبعاد مكملة لبعضها البعض بحكم أن التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب أو الأبعاد الثلاثة حتى تتحقق تنمية محلية متوازنة للفرد في محيط اجتماعي سليم يحترم البيئة التي يعيش فيها ويشتغل مواردها الاقتصادية بقدر حاجاته.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

[1] أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص 43

[2] خالد بن جلول، آليات تفعيل الموارد الذاتية للبلديات للدفع بالتنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر 2018، ص 03

[3] المرجع نفسه، ص 04

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية إلى الحداثة من خلال الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمعات المحلية
- بناء مجتمع محلي فاعل من خلال زيادة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية
- تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع ككل
- زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع اتجاه المشروعات التنموية المحلية في مختلف المجالات التي يساهمون في تنفيذها
- تطوير الإنسان المحلي من مساهمته في مشاريع التنمية باعتباره العنصر الأول في التركيبة الوطنية
- الربط بين المواطن المحلي والشخصية المحلية
- خلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني
- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية[2]
- إدخال واستعمال التكنولوجية الحديقة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية[3]
- كذلك تهدف عملية التنمية المحلية إلى تطوير عناصر البنية التحتية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذا استثمار المعارف المحلية كونها أصبحت محل دراسة ومصدر استلهام للعمل التنموي باعتبارها قابلة للتطوير والتكيف[4]
- محاربة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع[5]
- القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجهة للفئات الضعيفة[6]

---

[1] أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة ن أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2015-2016، ص 99

[2] نائل عبد الحافظ العولمة، إدارة التنمية (الأسس-النظريات-التطبيقات العملية)، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1ن عمان، 2013، ص 156

[3] أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، ص 40

[4] عبد الوهاب رميدي، كمال عامر، دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سعد حلب، العدد 01، البليدة، جانفي 2011، ص 169

[5] علي عدنان حاج، المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 6 و7 نوفمبر، 2018، ص 7

[6] المرجع نفسه، ص 7

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية منظمة ومسيرة أي أنها لا تكون بصفة عشوائية، فقيامها يتطلب إعداد جملة من المبادئ والركائز بما يحقق تنمية لجميع المجالات التي تندرج ضمنها، وهذا ما يوضح أن التنمية المحلية تقوم على جملة من النماذج والاستراتيجيات التي تدعم نجاحها وانتشارها.

تأسيسا على ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مبادئ التنمية المحلية من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى ركائز التنمية المحلية من خلال المطلب الثاني، أما نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية ستكون في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لمت توفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.
ومن أهم هذه المبادئ نجد[1]:

أ. **مبدأ الشمول** :يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب.**مبدأ التوازن** :يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

[1] عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص6

ج. مبدأ التكامل :يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين ماد وغير ماد[1].

د. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافرت جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ التنسيق بهدف تفاد هذه النقائص والتقليل من آثارها[2].

المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:

1-تدخل الدولة: وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها[3]:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع .
- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة أكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.
- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع
- تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول.
- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل .

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

---

[1] محمد سليماني، علي بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص 172

[2] المرجع نفسه، ص 173

[3] سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005، ص42

2-التخطيط :يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته، في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1].

3-اللامركزية: من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية، هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره[2]:

-اللامركزية تعطيل عملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية.

-العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولوياتك لإقليم ومجتمع محلي.

-تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.

-تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب.

4-المشاركة الشعبية: ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك. عن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها[3].

5-الإسراع في الوصول إلى النتائج :ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية[4].

---

[1] موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،1999، ص13

[2] عماد صلاح الدين،عبد الرزاق الشيخ داود،الفساد والإصلاح، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2003 ، ص17

[3] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 21

[4] وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره ، ص51

6-تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات[1].

7- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا و هاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع و يعطيها مجالات وظيفية أوسع[2]

المطلب الثالث: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

1). نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

أ. النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج من البرامج التي تنطلق على المستوى الوطني و التي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، و كذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية" ريف، مناطق حضرية، صحراوية"، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي و الجغرافي، و التي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين الجهود الإنتاجية الحكومية المخططة و الجهود الشعبية المستثارة، و يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية و التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية[3].

ب. النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوى المركزي، وأن الخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، و قد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية كما أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم، و تلجأ إلى هذا النموذج الكثير من

---

[1] وهاب نعمون، سمية سريدي، مكانة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 9-10 سبتمبر 2014، ص 546

[2] المرجع نفسه، ص 546

[3] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 26

الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النموذج نظرا لندرة العوامل المادية و الفنية بهذه المجتمعات لكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي، لكونه القادر على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الوطنية و الاقتصادية[1].

ج. نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا يطبق على المستوى الوطني إذا أثبت فعاليته على المناطق التجريبية[2].

حتى وعن اختلفت النماذج المتبعة لتحقيق التنمية المحلية فإن العنصر الأساسي الذي يجب التركيز عليه في اختيار النموذج الملائم هي خاصية كل مجتمع واحتياجاته إلى جانب إمكانياته المادية، المالية وحتى البشرية، فلا يمكن اعتماد نموذج محدد لجميع المجتمعات.

2). استراتيجيات التنمية المحلية

إن رسم أي استراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة بغرض رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يتوفر إلا بوجود تصور واضح لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات، ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل من التنمية الوطنية وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي بطبيعة الحال إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل، ولعل من بين أهم عناصر استراتيجية التنمية المحلية ما يلي[3]:

- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.
- أي أن استراتيجية التنمية المحلية لابد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتها ومواردها فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.

[1] المرجع نفسه، ص 26-27

[2] وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره، ص 53

[3] سامي محمد جابر آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29

- لابد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات ومن الملائم أن يعلم مخططو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.
- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية المستدامة

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وبعدما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدي إلي تطور كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلي تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحولت كذلك التنمية المحلية مندمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلي تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة .

تأسيسا على ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة من خلال المطلب الثاني تم استعراض أهداف التنمية المحلية المستدامة من خلال المطلب الثالث، أما معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة ستكون في المطلب الرابع.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز بعض تعاريف التنمية المحلية المستدامة:

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها " تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"[1]

[1] موسى سعداوي، محمد سعودي، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،3-4 مارس 2008، ص 02

وتعرف بأنها " نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجاتهم"[1].

وهناك من يعرفها على أنها "استراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية[2]".

كما أن التنمية المحلية المستدامة هي تلك "العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وكذا تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة"[3].

مما سبق يمكن القول بأن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها في ثلاث مجموعات وهي:

أولا: أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلى مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل :ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء وأيضا ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي وتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 64

[2] محمد سليماني، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد03، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، جوان 2015، ص180

[3] خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، السياحة كاستراتيجية لتنمية محلية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، جامعة الطارف، يومي 05-06 ماي 2014، ص 09

لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليفه واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة.

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني[1]، كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل: البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها من خلق القيمة المضافة بأقل التكاليف.

كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميز هو التي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة الحقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة[2].

ثانيا: أهداف اجتماعية

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق حماية الصحة للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية[3]، وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعى كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكون هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا

[1] نور دين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008، ص 08

[2] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 75

[3] أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 23

العالية نسبيا[1]، واستحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها واستراتيجياتها الترقوية والتنموية، بالإضافة إلى الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما ينتج عنهم مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية مثل التشرد والتسول والإجرام[2]، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار

والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية. كما تهدف التنمية المحلية المستدامة إلى مواجهة التوزع السكاني الغير المنظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني وبشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية

التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والقومي.

ثالثا: أهداف بيئية

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية والتجمعات الحية[3]، إن الموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأسمالية التي تلعب دورا كبيرا في إدرار الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلى الكثير من الإهمال بسبب الإفراط في الحصاد، والتلوث والإقحام الغير ملائم للنباتات والحيوانات الأجنبية، إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين

---

[1] عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص 03

[2] عمر شريقي، الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص 02

[3] سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008، ص 05

القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

أولا: مراحل قياس التنمية المحلية المستدامة

إن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المحلية المستدامة في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل وهي كالآتي[2]:

1-المرحلة الأولى: تشمل هذه المراحل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستديمة بشقيها الحكومية والخاصة.
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد مؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازها.

2-المرحلة الثانية: تتكون من الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة للدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المحلية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

3-المرحلة الثالثة: يجب اختيار مؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية واستراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي[3]:

---

[1] محمد سمير مصطفى، استراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية)، المجلد الأول، الفصل 17، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ECOSS ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 456-457

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 255

[3] المرجع نفسه، ص 261

- مدى توفير البيانات لهذه المؤشرات.
- إمكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات.
- مصدر البيانات.
- استمرارية توفر البيانات.
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة.
- مدى واقعية هذه البيانات.
- طريقة إنتاج هذه البيانات (مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقارير...الخ).

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

يتم قياس استدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، تعرف كما يوحي اسمها بأنها الدلالة على وضع معين كما تعرف أيضا بأنها" مؤشرات تساعد على قياس التغيرات" أو هو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما، والمؤشر بهذا الشكل ينبغي أن يكون[1]:

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه
- ضرورة الاعتماد عليه بمعنى أنه لو استخدم في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإنه سيعطي النتائج عينها
- يمكن التنبؤ به أو توقعه
- حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعينة بالقياس
- عدم تحيز المؤشر أو تظليله
- السهولة بمعنى أن قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا
- أن تعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الطويلة الأجل.

وفيما يأتي مجموعة مؤشرات التنمية المحلية المستدامة:

1- المؤشرات الاقتصادية:

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المحلية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

[1] محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 454

- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي
- صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

ب- تغير أنماطا لاستهلاك: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة

ت- الموارد والآليات المالية:

- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
- الدين/ الناتج المحلي الاجمالي
- مجموعة المساعدات الاغاثية الرسمية والمقدمة، أو المتلقات.

2- المؤشرات الاجتماعية:

أ- مكافحة الفقر:

- معدل البطالة
- مؤشر الفقر البشري
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الديناميكية الديموغرافية والاستدامة: معدل النمو السكاني.

ت- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين
- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية

ث- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه العذبة.

ج- تعزيز التنمية المحلية المستدامة للمتوطنات البشرية: نسبة السكان في المناطق الحضرية.

3- المؤشرات البيئة:

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- حماية الموارد المتجددة/ السكان
- استخدام المياه / الاحتياجات المتجددة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة
- استخدام الأسمدة.

ت- مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

- التغير في مساحات الغابات
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر

4- المؤشرات المؤسسية

أ- الحصول على المعلومات:

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة
- عدد الخطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة
- عدد المشتركين في الانترنت / مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.

ب- العلم والتكنولوجيا:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة
- الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشرا تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية		
المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس

البيئة الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج
	استخدام الطاقة	الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	إنتاج وإدارة النفايات إنتاج النفايات الخطيرة	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية
		إنتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد.
المؤشرات الاجتماعية		
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
		معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل

مؤشر الصحة العالمية	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نسب الفرد من مساحة البيت أي الفرد / م
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني / السنة
المؤشرات البيئية		
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترفق طبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنزفة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء

الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية
	الحضرنة	مساحة الأراضي السكنية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع البيئي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لدراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجيستر، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص من 70 إلى 73

المطلب الرابع: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

يتضح لنا الآن أن التنمية المحلية المستدامة هي جزء من عملية التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة، والتي تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تحقيق معدلات عالية منها، إلا أنها تحدها مجموعة من المعوقات أهمها: الفقر والتزايد السكاني...لذلك تم وضع مقومات للتصدي لتلك المشاكل ومعالجتها حتى تكون تنمية محلية مستدامة على الصعيد المحلي والوطني على حد سواء.

أولا: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المحلية المستدامة منها[1]:

- المشاكل الاجتماعية التي من بينها مشكلة الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والأزمات النفسية والأخلاقية، البطالة، الأمية.

[1] عمر شريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 22/21 أكتوبر 2008، ص 230

- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق الخدمات وتلوث الهواء، وتراكم النفايات وتطهير المياه.
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية.
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال الأراضي الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.
- مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية[1].
- غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات في الإدارة المحلية، وتعدد المجالات والمهام الموكلة إليها.
- البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية.
- ضعف المشاركة الفعالة التي تساهم في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة.
- الآثار السلبية للعولمة التي تحد من مسار التنمية.
- عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.

ثانيا: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها القديم والتي تتمثل في:

1- الإدارة المحلية

هناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية وهذا بسبب تعدد الاتجاه التي تحكم هذا المفهوم، فمن ناحية تعدد التعاريف التي تحدد مفهوم الإدارة فهناك تعاريف تعرف الإدارة على أساس وظائفها وهناك من يعرف الإدارة على أساس أهدافها هذا بالإضافة إلى الاتجاه الذي يعالج موضوع هيكل الحكم المحلي من خلال هياكل الجهاز الإداري التي تكون المجالس المحلية[2]، حيث يعرف **"الدكتور عبد المطلب عبد الحميد"** نظام الإدارة المحلية بكونه النظام الذي يتولى المهام التي تخوله الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة

[1] طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي، 04/03 مارس 2008، ص 6

[2] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، سيرة للنشر، عمان، 2001، ص20

وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحياته أو الحد منها[1] "

أما "**الدكتور محمد الصغير بعلي**" فيرى أنه ذلك" النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخري إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضي اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من السلطة المركزية (الحكومة) [2].

وهناك من يعرفها على أنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات[3] ".

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع المحلي الذي تتوب عنه وذلك من خلال[4]:

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلي التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

2-التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة

قبل التطرق لدور التخطيط المحلي في تجسيد التنمية المحلية المستدامة لابد لنا من تعريفه، فالتخطيط هو عبارة عن "وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفء بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل "ويعرف كذلك بكونه" عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقاداتهم والسياسي ولتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته"[5].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص09

[3] علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص97

[4] محمد سعودي، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص20.

[5] هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص144

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير لمجهودات وزارت الإدارة المحلية في مجال المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية لعمل المحافظات والبلدات، وكذلك مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان، في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في تجمعات المحلية والمناطق الأقل نموًا من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائمًا للعيش جدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان[1].

3-المشاركة الشعبية:

من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية أو ما يقال عليهم الأهالي حيث أن المشاركة الشعبية وتعرف بأنها:" الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعر وبأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"[2].

وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحلي من أفراد وجماعات للارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية[3].

4-التمويل المحلي:

إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة كل مرة تعود عليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 82

[2] المرجع نفسه، ص179 :

[3] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 82

الرسم والضريبة هو أن الضريبة لابد وأن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لابد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وإجراءات رفعها وتخفيضها.[1]

المبحث الرابع: أساسيات عامة حول القدرة التنافسية

في ضل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية اكتساب قدرات تنافسية من أجل البقاء في بيئة تتميز بالتغيرات والتقلبات، إذا أصبحت هذه الأخيرة هي العنصر الوحيد الجوهري الذي يحقق للمؤسسة ربحية مستديمة مقارنة بمنافسيها لذا أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية تولي أهمية لهذا المفهوم باعتباره عنصر تفوق المؤسسة في حالة صياغته ضمن استراتيجية تنافسية.

[1] منال محمود طلعت، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 203

وفي هذا الصدد سنتعرف من خلال هذا المبحث مفهوم القدرة التنافسية من خلال المطلب الأول ومن ثم استعراض عوامل القدرة التنافسية من خلال المطلب الثاني، ثم التطرق إلى محددات القدرة التنافسية من خلال المطلب الثالث، أما مؤشرات القدرة التنافسية ستكون في المطلب الرابع.

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية

نظرا لحداثة المصطلح، لا يوجد إجماع على تعريفه لذلك تعددت التعاريف واختلفت، فمفهوم تنافسية المؤسسة يختلف عن مفهوم تنافسية القطاع وكذلك مفهوم تنافسية الدولة، وهو ما سيتم عرضه من خلال هذا المطلب:

أولا: تعريف القدرة التنافسية حسب المؤسسات:

يتمحور تعريف القدرة التنافسية للمؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف للقدرة التنافسية ينص على أنها:" القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"[1].

وهناك تعريف آخر:" تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)"[2].

وتعرف القدرة التنافسية أيضا على أنها:" المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزهم واختلافهم، عن هؤلاء المنافسون من وجهة نظر العملاء الذين يتقلبون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون"[3].

---

[1] سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية–دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجيستر، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص 34

[2] المرجع نفسه، ص34

[3] محمد سمير أحمد، الإدارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن،2009، ص 318

ثانيا: تعريف القدرة التنافسية على مستوى الدولة:

هناك مجموعة من التعاريف والتي تهتم بالقدرة التنافسية على مستوى الدولة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

يعرف تقرير المنافسة العالمية تنافسية الدولة بأنها " القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[1].

كما تعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية تنافسية الدولة بأنها" قدرة البلد على أنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين"[2].

أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية (OECD) فتعرف القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني على أنها " الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرة و عادلة إنتاج السلع و الخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل"[3].

ثالثا: مفهوم القدرة التنافسية على مستوى القطاع

بالنسبة لتعريف القدرة التنافسية على مستوى القطاع فهي تعني:

" هي قدرة الشركات في قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية"[4].

ويقصد بتنافسية قطاع معين قدرة المؤسسات التي تنتمي إلى ذلك القطاع على تحقيق النجاح المستمر في

الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤذي إلى تميز تلك الدولة[5].

وهناك تعريفات ترى أن الصناعة ذات القدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتمكن من زيادة نصيبها في التجارة العالمية وتنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.

---

[1] علي التوفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة لقضايا و المتضامنين، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، العدد 05، أبو ظبي، الإمارات العربية، 1994، ص 35

[2] سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية–دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة–، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2015–2016، ص 27

[3] المرجع نفسه، ص 27

[4] سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 27

[5] محمد بن براك الفوزان، المنافسة في المملكة العربية السعودية الأحكام المبادئ، مكتبة القانون الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 180

ويوضح تعريف آخر أن القدرة التنافسية على مستوى الصناعة هي: قدرة الصناعة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة استنادا إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم في رفع مستوى المعيشة باضطراد[1].

المطلب الثاني: عوامل القدرة التنافسية

تتكون القدرة التنافسية للمؤسسة من عوامل كثيرة متفاوتة الأهمية، أهمها القدرات الإبداعية والإنتاجية والتسويقية:

1-القدرات الإبداعية: طالما أنه ليس بإمكان المؤسسة تقديم منتوج يرضي جميع الرغبات وفي كل الأوقات، فإنها مضطرة إلى إحداث تغييرات في خصائص ومواصفات منتوجها حتى يتمكن من مسايرة تغيير أذواق رغبات المستهلكين الحصول على حصة أكبر من السوق، هذه العملية تعتمد أساسا على[2]:

- دراسة السوق لمعرفة الطلب الحالي أو المحتمل والاستماع إلى آراء المستهلكين حول منتوج المؤسسة، لا يأتي ذلك إلا بوجود نظام معلومات فعال.
- الخبرة التكنولوجية للمؤسسة، باعتبار الإبداع نقطة تقاطع بين ما هو ممكن تكنولوجيا وما هو مقبول اجتماعيا اقتصاديا.

لا يقتصر دور الإبداع على تقديم منتوجات جديدة بل يشمل: تحسين جودة المنتوجات، زيادة الإنتاجية، تخفيف معاناة العمال، استبدال وسائل الإنتاج بأخرى أسرع أكفأ[3].

2-القدرات الإنتاجية:

الإنتاجية تظهر القدرة من خلال عنصرين أساسيين[4]:

2-1 الجودة:

و هي في نظر المستهلك تتمثل في قدرة المنتوج على تلبية حاجاته و رغباته و تعرفها الجمعية الأمريكية للمراقبة و الجودة بأنها مجموعة خصائص منتوج أو خدمة التي تؤثر على قدرته في إشباع الحاجات المعبرة عنها

[1] منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية و محدداتها، أوراق اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 19، جامعة القاهرة، أكتوبر 2002، ص 11- 12

[2] رابح زبيري، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة الجزائر، الجزائر، 23/22 أفريل 2003، ص 35 36

[3] المرجع نفسه، ص 36

[4] سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 32 33

والضمنية، و بالتالي فجودة المنتوج ترتبط بخصائصه الناتجة من مكوناته و كذلك بالخدمات المرافقة له، و قد شكل الاهتمام بالجودة أساس تنامي القدرة التنافسية للمؤسسة اليابانية من خلال حلقات الجودة التي حققت نجاحها بفضل نظام المعلومات الذي يوفر لها المعلومات عن المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة و يسمح بتحليل جودة المنتوج من منظور كل من المستهلك و المنتج و المنافس في آن واحد.

2-2 الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية معيارا لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ويعبر عنها بالنسبة بين المخرجات والمدخلات، ومن ثم فإن رفع الإنتاجية يعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة كما أنها تستخدم في المقارنة الداخلية لمعرفة اتجاه تطور إنتاجية المؤسسة خلال سلسلة زمنية معينة، وفي المقارنة الخارجية مع المؤسسات المشابهة لمعرفة ما إذا كانت في المستوى المطلوب أم يجب عليها تحسين إنتاجيتها لتنمية قدرتها التنافسية ولا يمكن القيام بهذه المقارنات ما لم تتوفر المؤسسة على نظام معلومات يسمح بتوفير المعلومات الكافية و الجيدة عن محيطها الداخلي الخارجي .

3-القدرات التسويقية:

تشكل وظيفة التسويق في المؤسسة أحد أهم روافد قدرتها التنافسية، بما توفره لها من معلومات عن حاجات ورغبات المستهلك وتغيرات المحيط الخارجي وذلك من خلال[1]:

3-1 بحوث التسويق:

تعني جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاكل التسويقية للسلع أو الخدمات ويمكن أن تتعلق هذه المشاكل بأي عنصر من عناصر المزيج التسويقي.

3-2 دراسة السوق:

تعني بجمع تحليل البيانات الخاصة بكل من المشترين الحاليين والمتوقعين، المنافسين، القوانين التشريعات العامة والتي تؤثر على نشاط المؤسسة بصفة خاصة، البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية.

3-3 تحليل سلوك المستهلك:

[1] أحمد زيبري، مرجع سبق ذكره، ص39

يعني جمع وتحليل البيانات الخاصة بالزبائن التي تسمح بفهم دوافع الشراء لديهم، مراحل اتخاذ القرار عاداتهم الاستهلاكية، هذا للعمل على إشباعها بأحسن الطرق باعتبار أن القدرة على إرضاء الزبائن تعد مصدرا لميزة تنافسية دائمة.

إن وظيفة التسويق من خلال هذه النشاطات تسمح بتوليد تدفق للمعلومات الدقيقة المفيدة التي تساعد المؤسسة على وضع المزيج التسويقي الكفيل بإرضاء المستهلكين ومواجهة المنافسة.

3-4 قدرات الترصد:

إن المحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسة يتطلب منها المتابعة المستمرة لما يجري في محيطها، و هذا من أجل معرفة و فهم طبيعة التطورات و التغيرات الحادثة فيه و التي تشكل إما فرصا للنمو ينبغي استغلالها أو تهديدات يتعين تجنبها أو الحد من آثارها السلبية عليها، و ذلك باستعمال جميع الوسائل و الأساليب الممكنة لجمع المعلومات و معالجتها و تخزينها و إرسالها إلى المعنيين بها لاتخاذ القرارات التصحيحية أو الاستراتيجية، ويجب أن تكون عملية الترصد مسارا شاملا و جماعيا، يقوم به جميع من في المؤسسة و يغطي جميع عناصر المحيط الخارجي من المنافسين، الزبائن، الموردين، التكنولوجيا و هو يختلف عن دراسة السوق باعتباره عملا دائما ومستمرا.

المطلب الثالث: محددات القدرة التنافسية

قدم "بورتر" أربعة محددات رئيسية حسب رأيه لها تأثير حاسم على القدرة التنافسية في إطار ما عرف بالنموذج الماسي النظرية الماسية، تتمثل هذه المحددات الأساسية الأربع التي يتوقف عليها تحقيق المؤسسة للقدرة التنافسية في:

- عوامل الإنتاج
- عوامل الطلب
- الصناعات المرتبطة والمساندة
- استراتيجية المؤسسات

بالإضافة إلى عنصرين اعتبرا ثانويين:

- دور الحكومة
- الصدفة

الشكل رقم 02: النموذج الماسي لبورتر

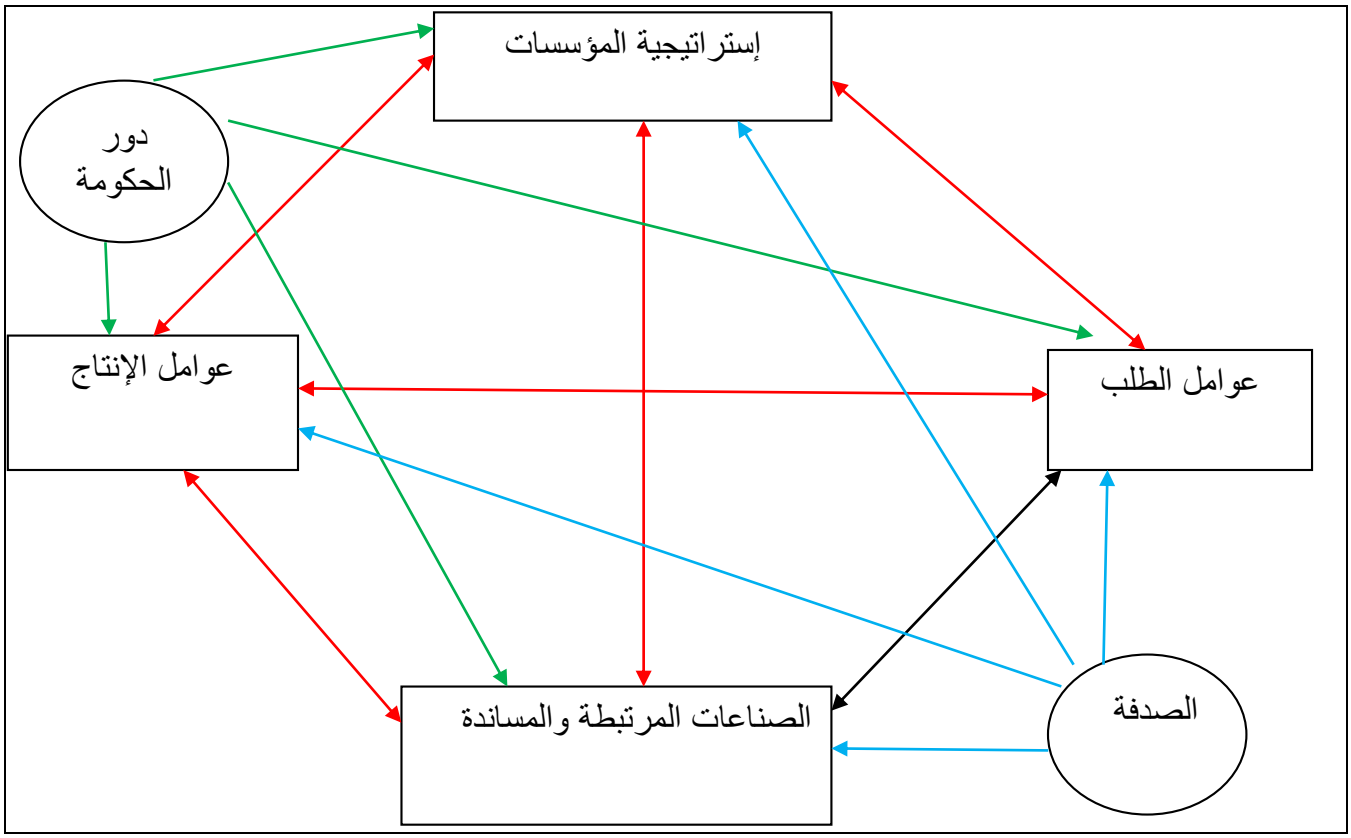

المصدر: يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-، مذكرة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2003-2005، ص 60

أولا: ظروف عوامل الإنتاج:

يعتبر مفهوم عوامل الإنتاج من منظور "بورتر" أكثر شمولا من المفهوم التقليدي المتداول، فهو يتضمن بالإضافة إلى عوامل الإنتاج التقليدية من موارد بشرية و طبيعية و رأس مال عوامل أخرى كالبنية التحتية عوامل متقدمة كالمعرفة التكنولوجية و الفنية و الخبرات الإدارية الحديثة[1]، وحسب "بورتر" فإن المنافسين يختلفون من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج، ملاءمتها، طرق مزجها، و كذا من حيث التكلفة، ومن ثم فبقدر ما تتوفر هذه العوامل و تنخفض تكلفتها بقدر ما تكون محققة للقدرة التنافسية، لكن قد يكون ذلك غير كاف ما لم ترتبط بكفاءة استخدامها و تطويرها[2].

[1] أحمد بلالي، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 95

[2] وسيلة بوازيد، مقاربة الموارد الداخلية و الكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة ماجيستر، إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012، ص 21.

ثانيا: ظروف الطلب المحلي

يلعب الطلب المحلي دورا مهما في تحسين القدرة التنافسية و تدعيمها ولا يرتبط ذلك بحجم الطلب ونموه فقد، و إنما يشتمل أيضا على هيكل الطلب الذي يعكس طبيعة احتياجات المستهلكين ممثلة في نوعية السلع المطلوبة وأنماطها المختلفة، إن وجود طلب محلي كبير نسبيا يسمح للمؤسسات العاملة بتحقيق اقتصاديات الحجم في السوق المحلي، أما إذا كان الطلب المحلي يتسم بالتباطؤ فإن ذلك غالبا ما يدفع المؤسسات إلى البحث عن أسواق خارجية، كما يمكن أن يشكل الطلب المحلي ضغوط تدفع نحو التجديد والابتكار لتحسين مستوى الجودة و إنتاج منتجات مبتكرة[1].

ثالثا: وضعية الصناعات المرتبطة والمساندة

ويقصد بالصناعات المرتبطة تلك الصناعات التي تشترك مع الصناعة التي تنشط فيها المؤسسة سواء من حيث المدخلات أو التكنولوجيا المستخدمة أو قنوات التوزيع وكذا الصناعات التي تنتج مواد مكملة لهذه الصناعة، أما الصناعات المساندة فهي تلك الصناعات التي تقدم الدعم للصناعة المعنية من حيث المدخلات التي تتطلبها العملية الإنتاجية[2].

إن هذا النوع من الصناعات من شأنه أن يسمح للمؤسسة بتكوين علاقات وتكاملات أمامية وخلفية وما ينجم عنها من امتيازات لا تتوفر للمؤسسة التي لا تستفيد من هذه العلاقات مثل وفورات في التكلفة بفعل الاستفادة من تسهيلات إنتاج مشتركة، أو خبرة فنية، أو منافع توزيع[3].

رابعا: استراتيجية المؤسسات

حيث تكفل للدولة الإطار التنافسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على سمات الاستراتيجية والممارسات الإدارية وشكل الهيئات، وعن طريق تحديد الأهداف تبرز رغبة هذه الهيئات في الاستثمار والمخاطرة والابتكار والتجديد، هذه بدورها تتأثر بأسواق المال والهياكل الضريبية والاتجاهات الاجتماعي[4].

---

[1] عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، الإدارة الاستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة الخاصة، جامعة الشلف، 9-10 نوفمبر 2010، ص 308

[2] وسيلة بوازيد، مرجع سبق ذكره، ص 21

[3] أحمد بلالي، مرجع سبق ذكره، ص 96

[4] عبد الله حسن مسلم، الإبداع الابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 124

إن المحددات الأربعة السابقة تعتبر محددات رئيسية تشكل كما أطلق عليها بورتر "قطعة الماس" وتعمل عندما تتفاعل مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، بمعنى أن تحقيق القدرة التنافسية يبقى محكوما بمدى تفاعل هذه العناصر بالإضافة إلى عنصري الصدفة والحكومة كعاملين ثانويين ومساعدين:

- **دور الصدفة:** مثل ظهور اختراع جديد، أو التقلبات العالمية المفاجئة في الطلب وأسواق المال والصرف يمكن أن تخلق فجوات تسمح بحدوث تغييرات في المزايا للدول التي لديها قدرة على تحويل هذه الصدفة إلى قدرة تنافسية[1].
- **دور الحكومة:** تدخل الحكومة في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات مهم، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارات الملائمة والمعززة للقدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية[2].

المطلب الرابع: مؤشرات قياس القدرة التنافسية

أولا: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

تطرقت مجموعة من الأبحاث والدراسات لعدة مؤشرات لقياس القدرة التنافسية للمؤسسة، وذلك بغية معلومات أكثر، حتى تتم المقارنة بين مختلف المؤسسات ويمكن إبراز المؤشرات التي تقاس من خلالها القدرة التنافسية كالآتي:

1-الربحية: تعبر الربحية على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ويعتبر الربح مؤشرا هاما يدل على نجاعة نشاط المؤسسة، ويعمل مؤشر الربحية على قياس الفعالية الكلية للإدارة[3].

- وتعتبر الربحية قياسا للعائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمين لاستثماراتهم في المؤسسة، وهي موضحة في شكل النسب التالية[4]:

---

[1] وسيلة بوازيد، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 124

[3] نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر 2004، ص 220

[4] سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية-دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 76

- **عائد حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة ربحية المؤسسة فيما يتعلق برأس المال الذي يقدمه ملاك المؤسسة المساهمين.
- **عائد رأس المال:** تهدف هذه النسبة إلى تقديم المعلومات عن أداء المؤسسة بالتركيز على الكفاءة التي يستخدم معيار رأس المال.

2-التكلفة: هي تكلفة صنع المنتجات مقارنة مع المنافسين حيث تلعب التكلفة دورا هاما كمؤشر تنافسي لأنه لا يمكن تحدد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف لذلك نجد أن الكثير من المؤسسات تستهدف أن تكزن الرائدة في خفض التكلفة بين منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق[1].

- حتى تكون المؤسسة غير تنافسية في ظل سوق تنافسي إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تفوق سعر بيع منتجاتها في الأسواق[2].

3-الإنتاجية الكلية للعوامل: تعتبر الإنتاجية معيارا لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها و يعبر عنها بالنسبة بين المخرجات و المدخلات[3]، كما أن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، لذا من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية و الدولية، و يمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحوى الأسفل أو تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر دليل نموها بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية[4].

- عادة ما يتم قياس الإنتاجية الكلية للمؤسسة بالعلاقة التالية[5]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{المدخلات الكلية}}$$

[1] محمد زوارة، دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014، ص 31

[2] المرجع نفسه، ص 36

[3] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 36

[4] يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة-، مذكرة الماجيستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص 48

[5] محمد زوارة، مرجع سبق ذكره، ص 32

4-الحصة السوقية: من الممكن للمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة، أو بسبب أفول السوق لذا ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين[1].

وعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذو إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر، وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة السوقية تترجم إذا المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج[2].

وحتى تحظى المؤسسة بالفوز بنصيب أعلى من السوق المحلي لمنتج، فإن عليها تحديد المستهلك المستهدف وحاجاته التي تميزه عن غيره من المستهلكين، في حين أن إغفال احتياجات ورغبات الزبائن تؤدي إلى اضطرار المنتج إلى الخروج من السوق[3].

ويقاس هذا المؤشر بالنسبة التالية[4]:

$$\text{مؤشر الحصة السوقية} = \frac{\text{مجموع مبيعات المؤسسة في السوق}}{\text{مجموع مبيعات البضاعة}}$$

ثانيا: مؤشرات قياس تنافسية البلد

إن الدول تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المؤسسات لكن تختلف في قدرتها التنافسية باختلاف المعايير المعتمدة، فهناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية لكن التركيز يتم على نمو الدخل الحقيقي للفرد، والناتج التجاري للبلد.

1- نمو الدخل الحقيقي للفرد:

إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية، مفهومان مترابطان وليسا متطابقين فالدخل الحقيقي للفرد

[1] يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 49

[2] المرجع نفسه، ص 49

[3] نسرين بركات، عادل العلي، التنافسية وتجربة الأردن، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 11

[4] محمد زوارة، مرجع سبق ذكره، ص 31

يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية ورأس المال والموارد الطبيعية حدود التجارة، حيث أن الارتفاع في إنتاجية العوامل الكلية يزيد من دخل الفرد كما يفعل ذلك التقدم في ثروة البلد من الموارد الطبيعية، رأس المال الفيزيائي والتحسن في حدود التجارة[1].

وتتحسن حدود التجارة لبلد ما عند ما ترتفع قيمة عملته أو ترتفع أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار مستورداته وعندما تتحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة مستورداته الممولة بعائدات الصادرات ذاتها أو أن يقلص صادراته لتمويل المستويات الأصلية منها الواردات، ويبقى مع ذلك محافظ على توازن تجارته إذن فإن تحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل، و يمكن أن تتحسن حدود التبادل الدولي للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع و الخدمات التي يصدرها أو كان هناك عرض دولي فائض من السلع و الخدمات التي يستوردها لذلك فإن التنافسية الوطنية المرتكزة على التجارة وتلك المعتمدة على دخل الفرد متداخلان و مترابطان[2].

2- النتائج التجارية:

هناك عدة مقاييس لتحديد النتائج للبلد أهمها[3]:

2-1 رصيد الميزان التجاري:

غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه التجاري، الناتج عن طلب الدولي على صادرات البلد أو عوامل أخرى، في حين قد ينشأ عجز ذلك الميزان عن صعوبات في الموازنة العامة و ضعف معدل الادخار، وقد نجد عجزا مزدوجا عندما يترافق عجز الحساب الجاري مع عجز الموازنة العامة، وإذا افترضنا توازنا أوليا فإن فائض الاستثمار الخاص و عجز الموازنة بالقياس إلى الادخار المتاح في البلد يتم تمويله بقروض من الخارج، و يمارس دخول رؤوس الأموال ضغطا باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في البلاد الأمر الذي يسبب عجز في الميزان الجاري، و عجز الحساب الجاري هو صورة المعكوسة للفائض في الداخل، بينما يمثل عجز الحساب الجاري تمويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع و الخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، و كنتيجة للادخار الداخلي السلبي و القروض الخارجية فإن المؤسسات العاملة في القطاع

---

[1] يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 27 و28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 14

[2] محمد وديع عدنان، القدرة التنافسية وقيامها، مجلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 20

[3] المرجع نفسه، ص 21، 24

المعني للبلد ستصبح أقل تنافسية وفي هذه الحالة سوف تنحصر حصتها من السوق.

2-2 تركيب الصادرات وحصة السوق:

يعمد بعض الباحثين إلى قياس نسبة الصادرات لبلد ما بالقطاعات ذات القيمة المرتفعة لكل عامل إنتاجي، حيث تزايد هذه النسبة يسمح بافتراض تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة، إضافة إلى أن اكتساب البلد حصة أكبر في السوق الصاعد أو المتنامي يوضح مدى استفادتها من الفرص التي تتاح له.

3- مؤشرات قياس فرع النشاط الاقتصادي:

يمكن قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المشروعات غير كافية، باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن الفرع المدروس، وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية المنافسة، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر يتم التبادل معه، حيث يعتبر فرع النشاط تنافسي إذا كان يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة.

3-1 مؤشرات الحصة من السوق الدولي:

يستعمل الميزان التجاري و كذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات للتنافسية على مستوى فرع النشاط، و هكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة آخذا بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة، أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية، آخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية[1].

3-2 مؤشرات التكاليف الإنتاجية:

يمكن القول عن فرع النشاط أنه تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المنافسة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية

[1] محمد وديع عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 17

لليد العاملة[1].

3-3 دليل التجارة ضمن الصناعات: يبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات، بينت دراسة HauryIyshgn et Ranzel 1997، أن الدولة العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى[2].

[1] المرجع نفسه، ص 14، 15

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية بداية من دراسة لنشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها، وصولا إلى الأهمية والأبعاد والأهداف المشكلة للتنمية المحلية، بالإضافة إلى الركائز الأساسية للتنمية المحلية، حيث أنها تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في ظل تفاعل وترابط الجهود الحكومية مع المشاركة الشعبية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدناه أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف الموجودة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وتعتمد في قياس مدى فعاليتها على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني من مجموعة من المعوقات.

ووجدنا أيضا أن القدرة التنافسية أصبح مفهومها يحتل حيز هاما في كل من مجالي الإدارة الاستراتيجية واقتصاديات الأعمال، فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم الفرص الجوهرية للمؤسسة لتحقيق ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها، وفي ظل هذا المناخ أصبح لزاما على مديري المؤسسات تحديد الاستراتيجية المناسبة لإدارة أعمالهم وتشمل هذه الاستراتيجية وضع أهداف محددة واختيار العناصر التي يمكن للمؤسسة أن تنافس من خلالها، وحديد السياسات والوسائل الضرورية لدعم هذه العناصر في حدود الموارد المتاحة للمؤسسة.

الفصل الثالث:

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة ولاية قالمة-

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي خصصناه لتقديم عام حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث بعض التعاريف الخاصة ببعض الدول، خصائصها وأهدافها، وكذلك التطرق إلى التنمية المحلية المستدامة والقدرة التنافسية، المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، سوف نخصص الدراسة التطبيقية لتقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها الاقتصادي من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا وتتضمن هذه الدراسة التطبيقية المباحث التالية:

- **المبحث الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة.**

المبحث الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي

وقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي بأربع مراحل:

- المرحلة الأولى: البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009.
- المرحلة الثانية: البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014.
- المرحلة الثالثة: برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016.
- المرحلة الرابعة: النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030.

تأسيسا على هذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014 من خلال المطلب الثاني، واستعراض برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016 من خلال المطلب الثالث، أما النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030 سيكون في المطلب الرابع.

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

قد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة

حيث يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي[1]:

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثماري الخاص الوطني او الأجنبي

- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

[1] زوينة بن فرج، نبيلة نوي، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2011-2014، الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و التحديات الراهنة و المستقبلية، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، العدد 2، 2015، ص 99-100

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة

ويتضمن قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

البرامج	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE ، العدد 1، الجزائر، 2017، ص 211 212

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء من نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشية السكان من خلال السكن-إنجاز مليون وحدة سكنية – التربيو الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر ب 45,5 وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي

كما احتل قطاع الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 45,5% حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8 من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة المتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته 4,8 من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة الداخلية، التجارة والمالية،

ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1,1 من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال،

ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، سنركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5,1	4,8	3	2,4	2,4
معدل البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
معدل التضخم %	1,9	1,8	3,9	3,9	6,1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17,19	5,61	5,60	5,58	5,41

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص 46

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5,1 سنة 2005 إلى 2,4 سنة 2009, ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2005. إلى 10,2 سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1,9 إلى 6,1 سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21,18 مليار دولار الى 34,45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 الى 0,40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية

انخفض الدين الخارجي من17,19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5,61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5,41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.

ويهدف هذا البرنامج على تحقيق ما يلي[1]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الآمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 07: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	10122	49,5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31,5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	1,8
التنمية الاقتصادية	1566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1,6
المجموع	**20412**	**100**

[1] ياسين بن الحاج جلول، عابد شريط، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة الاقتصاد ولتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر، ص 96-97

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 18.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49,5 % من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية و جامعية و صحية و رياضية و مؤسسات للتكوين المهني و برمجة مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء و الغاز و الماء إلى المناطق الريفية المعزولة، و إعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31,5 % من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع و تحديث شبكات الطرقات و السكك الحديدية و زيادة قدرات الموانئ و تحديث الهياكل القاعدية للمطارات، و تحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترمواي، كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم و البيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة و كذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة نثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8,1 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7,6 % من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وشاء منلطق صناعية.

خصص ما نسبته 1,7 % من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني، و دعم استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 1,6 % من مبلغ البرنامج للبحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم و التكوين، و تجسيد الحكومة الالكترونية.

ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 08: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3,3	2,4	3,3	2,8	3,8
معدل البطالة %	10	10	11	9,8	سبتمبر: 10,6
معدل التضخم %	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12,15	19,70	12,057	0,133	5,881-
الدين الخارجي (مليار دولار)	5,7	4,41	3,67	3,39	3,73

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص50

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرار حيث انتقلت من 10 % سنة 2010 إلى 10,6 % في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3,91 % إلى 8,89 % سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2,92 %.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12,15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19,70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12,05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0,133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 ب 5,881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5,7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3,73 مليار دولار سنة 2014.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ ب 1894,2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية مقدارية الحصة الأكبر.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

[1] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2017، ص 220

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام
- بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

و تتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة و تحسين ظروف معيشة المواطنين.

ويتضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي بتسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 09: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

القطاعات	2015	2016	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5 ,1	4,8	9,9	0,2
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التربية والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29,5
عمليات برأس المال	464,6	239	70406	11,8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص52

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية و الإدارية أحذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 و ذلك بنسبة 38,4% من مبلغ البرنامج السابقة هو الذي

يأخذ الحصة الأكبر، و يعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 29,5 % من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس المال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،...الخ) بـ 11,8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6,8 % من مبلغ البرنامج، ثم التربية و التكوين بحصة تقدر ب 5,1 % من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8,4 % من مبلغ البرنامج.

و ما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 و ذلك و ذلك بنسبة تقدر ب 54 %، و هذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد و للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال 2015-2016

المؤشرات	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	4,7	3,3
معدل البطالة%	سبتمبر: 11,2	أفريل: 9,9 سبتمبر: 10,5
معدل التضخم%	4,78	جانفي2016.جانفي 2015: 5,04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	27,54-	26,03-
الدين الخارجي (مليار دولار)	3,02	3,84

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص54

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3,7% سنة 2015 إلى 3,3 % سنة 2016 و هذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11,2 %في سبتمبر 2015 إلى 10,5%في سبتمبر2016، و معدل التضخم قد ارتفع من 4,78 % سنة 2015 إلى 5,04 % في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27,54 مليار دولار سنة 2015 و هذا يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 % من صادرات البلاد, لينخفض

هذا العجز إلى 26,03مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض، بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار و هي مستويات ضعيفة جدا.

إن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو 2016-2030

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، و قد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 و تهدف الجزائر خلالها إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، و تقليص عجز الميزانية، و تعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، المرحلة الثانية مرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثانية فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6,5 %.

وتتمثل أهدافه في[1]:

- مسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية
- عصرنة القطاع الفلاحي
- الانتقال

[1]-هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد [1] الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص56

- الطاقوي
- تنويع الصادرات

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولا سيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية والسيارات والإسمنت والصناعة الصيدلانية وقطاع السياحة والنشاط البعدي للمحروقات والنشاط البعدي للموارد المنجمية.
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فصلا عن ترقية الطاقات الأحفرية غير التقليدية.
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجل وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.

أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيضل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014

وقد قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 11: مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018

القطاعات	2017	2018	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	3,6	5,3	8,9	0,2
الفلاحة والري	101,0	116,5	217,5	6
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	78,4	2,1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139,9	596,5	736,4	20,1
التربية والتكوين	90,9	101,7	192,6	5,3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	107,7	3
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	84,7	2,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47,5
عمليات برأس المال	165,3	330	495,3	13,5
المجموع	1386,6	2270,5	3657,1	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص 57

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47,5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر ب 20,1 % من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما انت 38,4 % و هذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع و توجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال ب 13,5%، ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 6 % من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر ب 5,3 % من مبلغ البرنامج، و باقي القطاعات بحصة تقدر ب 15,2 %.

- ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 12: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017

المؤشرات	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	الثلاثي1: 3,5، الثلاثي2: 1,3، الثلاثي3: 1,4
معدل البطالة%	أفريل: 12,3 سبتمبر: 11,7
معدل التضخم%	12 شهر 12/2017 شهر2016: 5,59
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الأول: -11,06
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي 2: 3,96

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص58

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3,5%في الثلاثي الأول من 2017، إلى 1,3 % في الثلاثي الثاني، إلى 1,4 % في الثلاثي الثالث عاسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من 12,3% شهر أفريل إلى 11,7% شهر سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم 5,59% سنة 2017 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب و الرسوم، في حين الدين العام بقي مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3,96 مليار دولار.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تميزت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، بأنها اعتمدت في مرحلتها الأولى والممتدة منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات على بناء قاعدة صناعية واسعة، تحققت بفضل مجهودات الاستثمارات الضخمة وتدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية بإنشائها لمركبات ومؤسسا تكبيرة تابعة للدولة في تسييرها وتنظيمها .أما المرحلة الثانية التي انطلقت مع الثمانينات فعرفت إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد السلطة العمومية سياسة التنمية اللامركزية في تحقيقا لأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة .ولم تكن هذه العملية صدفة، بل أملته الضرورة الاقتصادية والاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز آنذاك باختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة، فظهر منذ سنة 1980 اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية،كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في النشاط الاقتصادي خاصة تكثيف النسيج الصناعي، رفع مستوى القيمة المضافة وتحريك أداء الجهاز الإنتاجي نحو مجال خلق فرص عمل جديدة، وتوفير السلع والخدمات (تحقيق سياسة إحلال الواردات) لمختلف القطاعات الاقتصادية (كسلع وسيطية ونصف مصنعة وقطع الغيار)، ولتلبية حاجيات المواطنين (سلع استهلاكية).

تأسيسا على هذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المطلب الأول، ثم التعرض إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال المطلب الثاني، أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ستكون في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وقد وضحها المشرع الجزائري كما يلي[1]:

يعتبر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقيته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أول قانون اهتم بهذا النوع من المؤسسات بشكل خاص من حيث تحديد قانوني لكل مؤسسة مصغرة، صغيرة أو متوسطة لتكون معنية بمختلف البرامج و التدابير لمساعدة و دعم هذه المؤسسات، فحسب المادة 4 من القانون المشار إليه آنفا تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي خمسمائة (500) مليون دينار، و تستوفي معايير استقلالية.

[1] مريم لسبع، سارة ادبوب، واقع وآفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة تحقيق مقدمة إلى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغييرات الدولية والاقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمة، 27 و 8 مارس، ص 89،90

وقد تم إدخال تعديل على هذا التعريف في شقه المالي حسب ما جاء في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري
- تستوفي معيار الاستقلالية

كما أشارت المادة 8 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

أما المادة 9 من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

في حين عرفت المادة 10 من نفس القانون المؤسسة الصغيرة جدا بأنها تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

وبينت المادة 11 منه أنه صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

جدول رقم 13: جدول يوضح تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير/ المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية مليون (دينار)
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: محمد زوارة، دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني للتنمية الصناعية تورقية الاستثمار في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص 28.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بجمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية مستخرجة من نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، وذلك من الفترة 2015 الى غاية 2019 في جداول، وقد قسمنا كل جدول حسب موضوع الدراسة إلى فروع كما يلي :

- ✓ تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015 إلى غاية 2020.
- ✓ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط، المنطقة الجغرافية.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من سنة 2015 حتى 2019 /12/30.

قبل التطرق لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من أربع (04) شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

1. شعبة الخدمات تضم: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.
2. البناء والأشغال العمومية.
3. الفلاحة والصيد البحري.
4. الصناعة التحويلية تضم: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء، مطاط، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

ولتعذر الحصول على المعطيات اللازمة لسنة 2020، لذا اكتفينا بالدراسة حتى سنة 2019.

والجداول الموالية توضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وعدد الزيادة السنوية حتى 2019 /12/30.

الجدول رقم 14: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019.

		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المادية)						
		الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المرتبطةبها	المجمـوع الجزئي	عدد المؤسسات المعنوية	المجمـوع الكـلي
2015	المؤسسات الخاصة	277379	168557	83701	5625	2639	538433	396 136	934 569
	المؤسسات العمومية	145	38	161	181	08			
2016	المؤسسات الخاصة	302564	174848	89597	6130	2767	576296	446 325	1022558
	المؤسسات العمومية	18	28	97	181	03			
2017	المؤسسات الخاصة	325625	179303	94930	6599	2887	609611	464 892	1074503
	المؤسسات العمومية	73	23	80	88	03			
2018	المؤسسات الخاصة	348458	185121	99865	7068	2981	643754	498 109	1141863
	المؤسسات العمومية	68	16	73	100	04			
2019	المؤسسات الخاصة	367040	190155	103621	7387	3064	671510	52 1829	1193339
	المؤسسات العمومية	60	15	72	94	02			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات وزارة الصناعة والمناجم

من هذا الجدول يتضح التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 1 193 339 مؤسسة سنة 2019، بعد ما كان 934 569سنة 2015أيما يعادل ن زيادة تقدر بنسبة 21,67%، (بزيادة 258770 مؤسسة) وترجع هذه النسبة الكبيرة في الزيادة إلى المؤسسات الخاصة التي تمثل 99,98 %من مجموع المؤسسات

المنشأة إلى غاية سنة 2019،أما المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر، حيث بلغت 243 مؤسسة مقابل 533 سنتة 2015 (-290 مؤسسة)، نتيجة سياسة الخوصصة.

الجدول رقم 15: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة 2015-2019.

		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع الجزئي	عدد المؤسسات المعنوية	المجموع الكلي	الزيادة السنوية في المؤسسات	%نسبة الزيادة السنوية
2015	المؤسسات الخاصة	537 901	5384334	396 136	934 569		
	المؤسسات العمومية	533					
2016	المؤسسات الخاصة	575906	576233	446 325	1 022 558	87989	9,14
	المؤسسات العمومية	327					
2017	المؤسسات الخاصة	609344	609611	464 892	1 074 503	51945	9,51
	المؤسسات العمومية	267					
2018	المؤسسات الخاصة	643493	643754	498 109	1 141 863	51476	9,41
	المؤسسات العمومية	261					
2019	المؤسسات الخاصة	671267	671510	52 1829	1 193 339	51467	9,57
	المؤسسات العمومية	243					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات وزارة الصناعة والمناجم

من هذا الجدول يتضح بأنه في نهاية سنة 2019 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر بنسبة 9,57 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من 2018 الى 339 193 1 مؤسسة (+467 51 مؤسسة).

كما يتبين كذلك بأن نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متقاربة جدا من بعضها البعض. ففي نهاية ستة 2016 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر بـ 9,14% مقارنة بالفترة ذاتها من 2015 الى **1 022558** مؤسسة (بزيادة قدرت بـ **87989** مؤسسة)، وفي سنة 2017 بنسبة 9,51% (+**51945**)، أما في سنة 2018فقد بلغت 9,41%ويرجع هذا النقص في النسبة مقارنة بالسنة السابقة لإعادة هيكلة محفظة القطاع العمومي التجاري، بالإضافة إلى الظروف التي كانت تمر بها البلاد أنداك.

وبالعودة إلى تفاصيل هذه المعطيات، يتشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2019/12/31 من 1.193.096 مؤسسة خاصة تنشط –في مجملها–بدرجة أكبر في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية، مقابل 243 مؤسسة عمومية.

الجدول رقم 16 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من سنة 2015 حتى 30/12/ 2019.

		2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات	العدد	277524	302582	325698	348526	367100
	%النسبة	51,54	53,54	54,44	54,14	53,67
البناء والأشغال العمومية	العدد	168557	174876	179326	185137	185137
	%النسبة	31,30	30,36	28,43	28,76	28,32
الصناعات التحويلية	العدد	83862	89694	95019	99938	103693
	%النسبة	15,57	15,56	15,58	15,52	15,44
الفلاحة والصيد البحري	العدد	5806	6311	6687	6973	**7481**
	%النسبة	1,08	1,06	1,08	1,11	1,11
المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المرتبطةبها	العدد	2647	2760	2890	2938	2938
	%النسبة	0,49	0,48	0,47	0,47	0,46
المجموع الجزئي		**538433**	**576296**	**609611**	**628481**	**671510**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات وزارة الصناعة والمناجم

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم17 تبين لنا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2019 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر ب53,67 % (بالتحديد النقل) وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى تليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28,32% (المباني على الخصوص)، ثم الصناعة التحويلية15,44%وبنسبة ضعيفة جدا في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1,11 %، وتكاد تنعدم بقطاع

خدمات الصناعة بحوالي 0,46%.

وخلال الفترة من 2015 إلى غاية 30 ديسمبر 2019 يعتبر قطاع الخدمات هو أكثر قطاع مسيطر مقارنة بالقطاعات الأخرى بنسبة تتراوح ما بين 51,54% و54,67% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تتراوح بين 30,36% 28,32%، ثم قطاع الصناعة التحويلية (15,44%-15,58%)، وقطاع الفلاحة والصيد البحري (1,11%-1,06%)، وفي الأخير نجد قطاع خدمات الصناعة بنسب تكاد تنعدم تتراوح ما بين 0,49% و0,46%.

ويرجع سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات إلى سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة. كما أن الإمكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول ويمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة[1] (عدم تطلبها خبرة كبيرة ولا رؤوس أموال طائلة.

الجدول رقم 17: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2015-2019

	أقل من 10 عمال		من 10 إلى 49 عامل		من 50 إلى 249 عامل		المجموع	مناصب الشغل
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
2015	907 659	97,12	24 054	2,57	2 855	0,31	**934 569**	**2371020**
2016							**1 022558**	**2540698**
2017	1 042 121	97	28 288	2,6	4 094	0,4	**1 074 503**	**2601958**
2018	1 107 607	97	29 688	2,6	4 567	0,4	**1 141 863**	**2 724 264**
2019	1 157 539	97	31 027	2,7	4 773	0,3	**1 193 339**	**2 885 651**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطوصل إلى مؤسسة خلال سنة 2019، تتوزع هذه (المؤسسات إلى 1.157.539مؤسسات مصغرة الحجم (97%)، 31.027 (2,7%) مؤسسات صغيرة

[1]).سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص 105.

الحجم، 4 773 مؤسسات متوسطة (0,3%).

من خلا ملاحظتنا للجذول فإن غالبية المؤسسات صغيرة جدا بما يقارب 98 % تليها المؤسسات الصغيرة بما أن نفسر بان المؤسسات المصغرة هي النسبة الكبيرة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأنها أسهل للتأسيس مقارنة بباقي الأنواع، والأكثر تفضيلا من قبل الأفراد[1]،بالإضافة إلى الإجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ذكرناها سابقا مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"ANSEJ"،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"CNAC"،صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM" حفزت الشباب على إنشاء هدا النوع من المؤسسات لكن معظمهم كانت مؤسسات صغيرة جدا وهي الأكثر تطور المؤسسات حسب الحجم مقارنة مع التطور العام لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم 18: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2015 –2019.

	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2015	373 337	69	118 039	22	46 525	9	**934 569**
2016							**1 022558**
2017	424 659	69,69	133 177	21,86	51 508	7,45	**1 074 503**
2018	794 633		251 007		96 174		**1 141 814**
2019	830 438	69,59	262 340	21,98	100 561	8,43	**1 193 339**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 20 يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في جهة الشمال بنسبة 69,69% تليها منطقة الهضاب العليا بـ 262 340 أي ما يعادل نسبة تقارب 22% والجنوب بنسبة تقارب 8%.

[1] سعود وسيلة، مرج سبق ذكره، ص 99.

فطيلة الفترة من 2015 إلى غاية 2020 يتبين أن أكثر منطقة تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الشمال مع تزايد مستمر بلغ عدد 337 373مؤسسة خلال سنة 2015 ليصل إلى438 830مؤسسة في سنة 2019، أما في منطقة الهضاب العليا فقذ كان عدد المؤسسات 039 118في سنة2015، ليبلغ340 262 مؤسسة سنة 2019، وفي الأخير منطقة الجنوب التي قدر عدد المؤسسات بها525 46مؤسسة سنة 2015، ليصل إلى561 100مؤسسة سنة 2019.

إن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية، بصفتها أحد نقاط القوة للنظام الاقتصادي، لأن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إحداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نتاج للتوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة.

وبالنظر إلى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعدد السكان على أساس عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل نحو 18 مؤسسات لكل 1000 ساكن بالنسبة لمنطقة الشمال، 14 مؤسسة في الجنوب و12 مؤسسة في منطقة الهضاب العليا[1].ويبقى هدا المعدل ضعيفا جدا عن إمكانيات الاستثمار في هذا المجال خاصة إذا ما قورن بعديد من دول العالم.

وتسعى الدولة إلى أن تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 40 وحدة لـ 1000 ساكن بحلول العام 2030 وهو ما يعادل إنشاء مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول ذات السنة.

ونظرا للتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية، حيث استطاعت أن توفر 2.885.651 منصب شغل إلى غاية سنة 2019، وتساهم ب 15.5424 مليار دينار من القيمة المضافة، و80.6060 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن مساهمتها تبقى محدودة ويرجع ذلك إلى أن أكثر من 70 %من المؤسسات المستحدثة تنشط في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية كونها تمثل استثمارات مضمونة وسريعة العائد، في المقابل تبقى نسبة نشاطها في القطاعات.

[1]. Bulletin d'information Statistique de l'entreprise, N° 36, Edition Avril 2020, P. 12.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر لفترة (2016-2018)

والجدول الآتي يبين مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في القطاع الخاص تقريبا في رفع القيمة المضافة على المستوى الوطني:

جدول رقم: 19 تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترة (2016-2018)

البيان	2016		2017		2018	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
القطاع العام	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51
القطاع الخاص	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49
المجموع	9943,92	100	10106,8	100	10886,62	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على نشريات وزارة الصناعة

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة سنة بعد سنة حيث في 2016 كانت 9943,92 مليون دولار وأصبحت في سنة 2018 تقدر ب10886,62 مليون دولار كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى القطاع الخاص وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2018إلى 87,36% بينما تعود المساهمة الباقية إلى القطاع العام وبمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى وسجل القطاع العام أكبر نسبة له في المساهمة في القيمة المضافة سنة 2016 ووصلت إلى 14,23% أما سنة 2018 فسجلت 12,51% وهي نسبة جد صغيرة مقارنتها بمساهمة القطاع الخاص في نفس السنة وهذا راجع إلى موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة باهتمام كبير من قبل السلطات المحلية، ويتجلى ذلك في إنشاء مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2005 و بموجب المرسوم التنفيذي رقم15-15 المؤرخ في 22 يناير 2015ثم التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في23 جانفي 2014، لتتحول بعد ذلك إلى مديرية الصناعة والمناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم15-15 المؤرخ في 22 يناير 2015والي تهدف إلى دراسة التدابير المتعلقة بدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في انجاز خريطة مكان تواجدها، بالإضافة إلى تأطير التظاهرات الاقتصادية وكذا جمع المعلومات والمعطيات الاقتصادية المتعلقة بها[1]. (وثائق المديرية)

وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة خلال الفترة (2015-2020)، حيث سيتم الاعتماد على المؤشرات التي تتوفر حولها الإحصائيات لتحليلها واستخراج نتائج تأثيرها.

التعريف بولاية قالمة:

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر، تم إنشاءها خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 وأصبحت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم 34 بلدية تتوزع على 10 دوائر. تقع ولاية قالمة في شمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، علاوة على طابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والغابي الذي يعطيها موقعا اقتصاديا واستراتيجيا هاما في الجزائر، فإنها تملك مؤهلات سياحية كبيرة، ويحدها من الشمال ولايات الطارف، عنابة وسكيكدة ومن الشرق سوق اهراس ومن الغرب قسنطينة ومن الجنوب أم البواقي وتتربع الولاية على مساحة 4125كم^2 كلم مربع، قدر عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2020 بـ500,967 نسمة، بكثافة سكانية قدرها 121/ ن كلم2

المطلب الأول: تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات المحلية فهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، حيث تضم ثروة غابية هائلة وأيضا مياه سطحية وباطنية، وإلى جانب الإمكانيات الفلاحية تعتبر قالمة ولاية سياحية لما تتوفر عليه من معالم سياحية خاصة منابعها المعدنية (الحموية) ذات الخصائص العلاجية السياحة والأثرية، دون أن ننسى الثروة الطبيعية التي تتوفر عليها الولاية وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في العدد على مستوى الولاية، إضافة إلى تطور المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

وقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة تطورا ملحوظا، خاصة في الفترة الأخيرة، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2020

جدول رقم 20: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات ومناصب الشغل

	2015		2016		2017		2020	
قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال
الفلاحة والصيد	72	346	70	323	102	385	87	360
المياه والطاقة	1	33	1	32	1	33		
المناجم والمحاجر	31	433	34	449	35	429	24	445
الحديد والصلب	40	76	50	96	49	108	24	118
مواد البناء	64	649	71	619	70	610	246	2015
كيمياء-بلاستيك	11	268	12	301	12	263	13	201
الصناعة الغذائية	206	1236	227	1710	232	1639	86	2990
صناعة النسيج	84	261	79	235	83	323	75	188
صناعة الجلود	8	20	13	33	0	0	9	20
صناعة الخشب والفلين والورق	97	144	103	147	104	184	37	83
صناعة مختلفة	59	115	64	129	64	131	54	290
البناء ولأشغال العمومية	1976	7474	1950	7067	1997	6929	807	5848
النقل والمواصلات	771	1237	829	1422	878	1559	281	812
التجارة	720	1843	811	2171	1020	2637	867	3007
الفندقة والاطعام	234	626	303	821	343	921	243	588
خدمات مقدمة للمؤسسات	812	2394	914	3264	945	3101	883	3198
خدمات للعائلات	520	1017	563	1110	636	1456	112	297
مؤسسات مالية	20	81	18	73	21	72	21	72
اعمال عقارية	7	24	9	15	11	10		
خدمات الأشغال البترولية	1	23	1	23	1	23		
المجموع	5734	18300	6122	20040	6604	20813	3869	20532

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات مديرية الصناعة والمناجم

يوضح الجدول عدد المؤسسات المرفقة لكل قطاع من النشاطات الاقتصادية وعدد مناصب الشغل التي تساهم في خلقها وسنقوم بتحليل هدا الجدول كالآتي:

أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بولاية قالمة

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة تطورا مستمرا سنة بعد سنة، حيث تضاعف عددها من **5734** مؤسسة سنة 2015 إلى **6604** مؤسسة سنة 2017، وهذا راجع إلى تطور ثقافة المقاولة لدى الشباب، وكذلك اهتمام السلطات المعنية بهذا النوع من المؤسسات في الولاية وانتهاجها لاستراتيجية عمل فعالة، لكنه انخفض في سنة 2020 بـ 2735 مؤسسة وخاصة بالنسبة لمؤسسات البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، خدمات للعائلات، الصناعة الغذائية، وصناعة الخشب والفلين والورق، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم بسبب فيروس "كوفيد 19"، الحجر الصحي وتوقف وسائل النقل الدولية والداخلية...

فمن خلال معطيات الجدول رقم 21 يتبين لنا أن قطاع البناء والأشغال العمومية أحتل المركز الأول في السنوات من 2015 إلى 2017 بعدد يفوق 1950 مؤسسة وذلك لسهولة وبساطة تسييرها حيث لا تحتاج إلى إطارات وكذلك تحقق أرباح كبيرة، لكنه أنخفض في سنة 2020 إلى 807 مؤسسة ليخل محله قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 833 مؤسسة ويليه قطاع التجارة بـ 867 مؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن هذين القطاعين لا يتطلبان الخبرة ولا رؤوس أموال كبيرة لتسييرهما. وتكاد تنعدم في القطاعات الصناعية ويرجع ذلك إلى نقص الخبرة لدى الأفراد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تتطلب أموال كبيرة.

ثانيا: مناصب الشغل ونسب اليد العاملة حسب القطاعات:

من الجدول رقم21 يتبين أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المركز الأول من حيث نسبة اليد العاملة

حيث قدر ب 5848 عامل أي بنسبة 28,58% وهذا راجع إلى الروح المقاولتية لدى الأفراد في الولاية إضافة إلى البرامج السكنية المزمع إنجازها ، يليها قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات حيث قدرت نسبة اليد العاملة فيه بـ 15,63% (3198 عامل)، ثم يأتي قطاع التجارة بنسبة 15,63% (3007 عامل)، ثم الصناعة الغذائية بنسبة 14,61%% (2990 عامل)، يليه ، وأخيرا قطاع صناعة الجلود بنسبة 0,01% (20 عامل).

رغم أن ولاية قالمة تعتبر منطقة فلاحية بامتياز لتوفرها على مساحات خصبة شاسعة ومياه سطحية وجوفية، فاليد العاملة في الفلاحة لا تمثل إلا 1,76% بـ 87 مؤسسة.

المطلب الثاني: مواقع ترقية الاستثمار:

لقد تم اعتماد 68 ملف في اطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار CALPIREF سابقاً، خاص بالترقية العقارية ذات الطابع التجاري للاستفادة من عقود منح الامتياز الغير قابل للتحويل الى تنازل على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة وألغيت منها 07 ملفات، في حين أنه بموجب المرسوم التنفيذي 15-281 المؤرخ في 2015/10/26 الذي يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز القابل للتحويل الى تنازل على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة تم استحداث أمانة اللجنة لدى مديرية التعمير و الهندسة المعمارية والبناء، فضلا على صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2016/06/29 لا سيما المادة 08 منه للتكفل و لتسوية ملفات المشاريع الترقية العقارية التي استفادة من عقود منح الامتياز غير قابل للتحويل الى تنازل.

الجدول رقم 21: توزيع الملفات التي نالت الموافقة حسب قطاع النشاط:

صنف النشاط	عدد المشاريع	عدد العمال
صناعة مختلفة	66	3858
صناعة غذائية	29	1659
خدمات	40	4354
مواد بناء	18	1434
سياحة	21	1631
فلاحة	21	626
المجموع	**195**	**13562**

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

المطلب الثالث: العقار الصناعي بالولاية

تتوفر ولاية قالمة على قرابة 300 هكتار كوعاء عقاري موجه للاستثمار عبر مختلف المناطق الصناعية ومناطق النشاطات التجارية مقسم كما يلي:

- 01 منطقة صناعية قديمة: بمساحة 45 هكتار على مستوى منطقة ذراع لحرش ببلدية قالمة وبلخير
- 01 منطقة صناعية جديدة: بمساحة 140 هكتار على مستوى منطقة حجر مركب ببلدية عين رقادة.

- 08 مناطق نشاطات تجارية قديمة: بمساحة إجمالية قدرها 62.54 هكتار.
- 02 منطقتي نشاطات منشأة حديثا: سنة 2015 بمساحة إجمالية قدره 52.41 هكتار.
- 02 منطقتي للاستغلال الاستثماري بمنطقة المطاريح بمساحة تقارب 27 هكتار وبمنطقة فج لحسة بمساحة تقارب 20.28 هكتار.

1-المنطقة الصناعية ذراع لحرش:

تعتبر المنطقة الصناعية ذراع لحرش اول منطقة صناعية بالولاية وقد تم برمجة عملية التهيئة في إطار البرنامج 2005/2009 بمبلغ قدره: 239.872.736.5 دج، في انتظار التسليم النهائي للأشغال بعد رفع التحفظات من طرف مقاولة الاشغال، وتجدر الاشارة أن العملية ممركزة.

- ✓ تاريخ الانشاء: 1990/12/26.
- ✓ المساحة الاجمالية :45 هكتار.
- ✓ عدد القطع المنشأة: 70 قطعة.
- ✓ عدد القطع الممنوحة: 70 قطعة، منها 03 مشاريع في إطار اللجنة المكلفة بالاستثمار CALPIREF
- ✓ عدد القطع النشيطة: 15 قطعة.
- ✓ عدد القطع قيد الانجاز: 43 قطعة.
- ✓ عدد القطع غير منجزة: 12 قطعة.

2-المنطقة الصناعية الجديدة حجر مركب:

تعد المنطقة الصناعية الجديدة مكسبا كبيرا لولاية قالمة، اذ ان الموقع الاستراتيجي الذي تتربع عليه يربط بين مختلف الولايات المجاورة، وبالنظر الى عدد القطع المقدرة بـ 118 قطعة، فإنها سوف تضم عدة مشاريع ضخمة ومختلفة حسب مخطط التجزئة المبين أدناه، ولقد استفادت الولاية من عمليتين في هذا الشأن:

الأولى: في إطار البرنامج الوطني لإنشاء 49 منطقة صناعية جديدة على مساحة 140 هكتار، التي اتخذ قرار يقتضي بتحويلها من بلدية بن جراح الى بلدية عين رقادة، بعد تحفظ المديرية العامة للغابات.

الثانية: في إطار البرنامج التكميلي 2013 من مبلغ قدره 200 مليون سنتيم كشطر أول لإقامة منطقة صناعية جديدة على مساحة 400 هكتار قابلة للتوسع إلى حدود 1000 هكتار.

- رخصة تجزئة تعديلية بقرار ولائي رقم 2017/557 المؤرخ في 2017/04/02 لفائدة المديرية الجهوية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بعنابة، بمساحة اجمالية تقدر ب 140 هكتار تحتوي على 118 قطعة.
- الدراسات منتهية وهي منجزة من طرف مكتب الدراسات والإنجاز العمراني عنابة.

– تم تحويل ملف المنطقة الصناعية حجر مركب من الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (المديرية الجهوية عنابة) إلى الولاية (مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء) بتاريخ 2017/12/10

–دفتر الشروط للإنجاز على مستوى لجنة الصفقات العمومية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

ومن أجل توطين مختلف المشاريع وتلبية طلبات المستثمرين فقد قام مكتب الدراسات بإعداد مخطط التجزئة التعديلي، وذلك بتوزيع القطع حسب النشاطات الحيوية وتشمل مختلف النشاطات الصناعية والحرفية والمرافق الضرورية وفق النحو التالي:

جدول رقم 22: مخطط تجزئة المنطقة الصناعية حجر مركب (Plan de Zoning):

نوع النشاط	عدد القطع	المساحة المخصصة(م2)
Technologie de pointe تكنولوجيا عالية	01	90734.79
صناعة كهربائية، منتجات كهرومنزلية وميكانيك	37	423514.56
مواد البناء والصناعات التحويلية	19	159146.07
صناعات تقليدية	80	58650.49
تخزين	80	54140.45
صناعات شبه صيدلانية	16	110974.66
الصناعات الغذائية	18	227583.57
اطعام	02	3289.52
فندقة	01	11908.61
تجهيزات عامة	08	29746.54
المجمـــوع	**118**	1.169.689.26

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

3–مناطق النشاطات التجارية القديمة:

لقد تم انشاء 08 ثمانية مناطق نشاطات تجارية موزعة على مختلف بلديات الولاية على مساحة تقدر بـ 62.54 هكتار حيث تضم 220 قطعة ارضية لمختلف المشاريع الاستثمارية، كما استفادت

هذه المناطق من برامج مختلفة من عمليات التهيئة ابتداء من سنة 2011 إلى غاية البرنامج التكميلي لسنة 2013. بمبلغ اجمالي يقدر بـ: 665.393.000 دج

جدول رقم 23: مناطق النشاطات التجارية القديمة

الرقم	تسمية منطقة النشاط	تاريخ الإنشاء	الهيئة المالكة	الم ساحة (هك تار)	عدد القطع المنشأة	عدد القطع الممنوحة	عملية التهيئة			
							البرنامج	الاعتمادات المسخرة (دج)	مرحلة الدراسات	مرحلة الانجاز
01	النشماية	19/07/05 99	الوكالة العقارية	8.82	15	15	2011	118.966.000	الدراسات منتهية	العملية مجمدة
02	وادي الزناتي	1993/05/18		3.38	18	18	2011	35.827.000	الدراسات منتهية	نسبة تقدم الاشغال %95
03	قلعة بوصبع	20/04/30 00		4.13	8	7	2011	46.000.000	الدراسات منتهية	العملية مجمدة

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

ملاحظة: تم اعادة تقسيم منطقة النشاطات التجارية عين بن بيضاء إلى 52 قطعة بدلا عن 69 وذلك بعد دمج 18 قطعة في قطعة واحدة حسب عقد القسمة المشهّر في 2018/09/25 حجم 79 رقم 100، ومنحها في إطار الاستثمار.

4-مناطق النشاطات التجارية المنشأة حديثا.

في إطار البحث عن أوعية عقارية بالولاية لإنشاء 10 مناطق نشاطات تجارية جديدة لتوطين مشاريع استثمارية، وبعد إجراء التحقيقات المناسبة فقد تم إنشاء منطقتي نشاطات تجارية ببلدية "أمجاز الصفا" تحديدا بمنطقة "باجي مختار و"مقسمية" موزعة كما يلي:

الرقم	منطقة النشاط	تاريخ الإنشاء	المساحة هكتار	عدد القطع المنشأة	عدد القطع الممنوحة	مبلغ العملية	التهيئة	
							مرحلة الدراسات	مرحلة الانجاز
01	باجي مختار	2015/01/09	20.81	15	15	150.000.000.00 دج	الدراسات منتهية على عاتق المستثمرين	العمليات غير مسجلة ومسها التجميد
02	مقسمية	2015/01/09	31.60	26	00		العملية مسندة الى مكتب الدراسات على عاتق المستفيدين	
المجموع			52.41	41	12			

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

أما فيما يخص الثمانية قطع الباقية فقد تبين ما يلي:

جدول رقم 24: المناطق التي تم التحقيق العقاري بشأنها:

					الرفض مع السبب
01	بوعاتي محمود	بوعاتي محمود	2879 م^2	رقم 1856 مؤرخ في 2013/12/03	المساحة المقترحة صغيرة وليس لديها مدخل. القطعة الأرضية ما زالت قيد التحقيق العقاري حيث تقوم مصالحي بعدة اجراءات من بينها خرجات ميدانية وتحقيقات عقارية من أجل تحديد الوعاء العقاري الذي يمكن استغلاله في توطين مشاريع استثمارية. والملف لا زال قيد الدراسة.
02	صالح صالحصالح	امجاز عمار	02 هكتار 08 ار 20 سا	رقم 1854 مؤرخ في 2013/12/3	ان الارضية المقترحة توجد ضمن الأوعية العقارية للمستثمرات الفلاحية الجماعية.
03	الفجوج	الفجوج	06 هكتار 41 ار 48 سا	رقم 1855 مؤرخ في 2013/12/03	المساحة المقترحة مدمجة ضمن الأملاك الغابية
04	المطوية	لخزارة	15 هكتار	محضر إجتماعcalpire	المساحة المقترحة مدمجة ضمن الأملاك الغابية

				مؤرخ في f 2014/12/31	
05	بن جراح	بن جراح	25 هكتار	رقم 199 مؤرخ في 2015/01/09	*17 هكتار مستثمرة فلاحية فردية + 03 هكتار مخصصة لإنجاز محول كهربائي لفائدة شركة سونلغاز. *01 هكتار ارض فلاحية مستغلة من طرف مستفيد. *المساحة المتبقية غير كافية لتكون منطقة نشاط
06	المعيزلات	عين بن بيضاء		محضر خرجة ميدانية ليوم 2014/08/14	عدم قابليتها لعدم توفر الوعاء العقاري اللازم
07	عين مخلوف	جبل العنصل	63 هكتار 9.4 أر 28سا حوالي 14 هكتار	محضر اختيار أرضية مؤرخ في 2015/02/25	المتغيرة الأولى: مخصصة لمركز الردم التقني لفائدة مديرية البيئة. المتغيرة الثانية: مدمجة ضمن الأملاك الغابية

*المبالغ المرصودة لدراسة وتهيئة 10 مناطق نشاطات تجارية جديدة للإنشاء في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2013:

تسمية العملية	المبالغ المالية(دج)	ملاحظة
دراسة تهيئة 10 مناطق نشاطات تجارية للإنشاء	50.000.000	العملية مجمدة
تهيئة 02 مناطق نشاطات تجارية –الشطر الأول	150.000.000	العملية مجمدة

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

منطقة النشاطات المصغرة بالمكان المسمى قلعة بوالديار بلدية الفجوج

الرقم	منطقة النشاط مصغرة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	عدد القطع المنشأة	عدد القطع الممنوحة	عدد القطع الممنوحة في إطار الاستثمار			ملاحظة
						الممنوحة	منجزة	قيد الانجاز	
01	بالمكان المسمى –قلعة بوالديار – بلدية الفجوج	2016/11/20	49.64	06	03	03	00	00	لقد تم اعتماد هذه المنطقة بتاريخ 2016/11/20
المجموع				06	03	03	00	00	

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

ملاحظة : هذه المنطقة لم يتم اعتمادها بقرار ولائي وإنما تم منحها في اطار الاستثمار في شكل قطع مستقلة، حيث بعد استكمال عملية التحقيق العقاري الخاص بها وتجزئتها إلى (06) ستة قطع، وقد تم الموافقة على توجيه اليها ستة(06) مشاريع استثمارية، إلا انه تم توطين ثلاثة مشاريع فقط، في حين تم تحويل مشروعين إلى المكان المسمى فج لحسة ببلدية لخزارة ومشروع واحد تم إلغاؤه (ليبقى ثلاثة مشاريع بهذه المنطقة متحصل أصحابها على قرارات منح الامتياز، في حين تم إعداد عقدين لمنح الامتياز وواحد قيد الإنجاز من طرف المصالح المختصة).

في سبيل توفير العقار الصناعي الذي من شأنه استيعاب المشاريع الاستثمارية، تقوم الولاية بمجهودات حثيثة لتوفيره في ظل الندرة التي يشهدها هذا الأخير على اعتبار أن ولاية قالمة فلاحية بامتياز، حيث تم في هذا الصدد إجراء العديد من التحقيقات العقارية خصت الكثير من الأوعية العقارية، وقد تم رفض بعضها بعدما جاءت نتائج التحقيق سلبية سواء لكون العقار مدمج ضمن الأملاك الغابية، أو يقع ضمن أراضي فلاحية او أراضي للخواص...الخ،

الجدول رقم 25: ملخص عن مختلف التحقيقات العقارية المجراة من اجل توفير العقار الصناعي:

الرقم	الوعاء العقاري	البلدية	نتائج التحقيق العقاري
01	التحقيق العقاري الخاص بالقطعة المتواجدة بطريق بلخير	قالمة	المساحة المتوفرة 6250 م^2. وقد تم توزيعها في جلسة 2017/10/11.
02	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري بوزيتون، ببلدية بوشقوف، قسم 001 قطعة رقم 022،	بوشقوف	المساحة المتوفرة 04 هكتار و94 آر، قد تم توزيعها في جلسة 2017/10/11
03	الوعاء العقاري المتواجد بالمكان المسمى المطاريح	عين بن بيضاء	المساحة المتوفرة 27 هكتار، تخصص لاستقبال مشاريع الصناعات الغذائية، تم توجيه إلى هذا الوعاء العقاري فقد تم منح 14 قطعة منها 03 قطع لم يتم تحديد مساحتها بعد (مخصصة للصناعات الغذائية) موقوفة الى غاية جلسة 2018/05/23.
04	القطعة الارضية المقترحة بالمكان المسمى الهنشير الجبانة	ببلدية الفجوج	القطعة الارضية مدمجة نهائيا ضمن الأملاك الغابية الوطنية بقرار ولائي رقم 2129 المؤرخ في 2006/11/19 -(المكان المسمى: الهنشير الجبانة) .
05	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري سرفاني صالح (القطعة: S 05 ilot 65)	بلدية مجاز عمار	تم تكليف الوكالة العقارية باستكمال عملية الرفع الطبوغرافي للقطع الثلاثة (03) بمساحة حوالي 07

			هكتارات، تم توجيه الى هذا الوعاء العقاري مشروع واحد في جلسة 2017/10/25.
06	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري قرب مشروع انجاز 654 مسكن اجتماعيمسجلة بالمسح العام مجهولة(القطعة: S 04 ilot 21)	بلدية بن جراح	الوعاء العقاري مدمج ضمن الأملاك الغابية الوطنية بموجب القرار رقم 828 بتاريخ 2006/07/24 (ذراع لكتم). كما ان الوعاء العقاري المذكور مقترح كمنطقة سكن جماعي وفردي وتجهيزات عمومية وفق مخطط شغل الاراضي رقم 32.
07	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري فج لحسة القطعتين: S 05 ilot 24+ S 05 ilot 26	ببلدية لخزارة	تخصيصها لاستيعاب المشاريع الخاصة بانتاج مواد البناء. تم توجيه الى هذا الوعاء العقاري 18 مشروعا محينة الى غاية جلسة 2018/05/23. (مخصصة لمواد البناء)
08	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري (مطلة على DAS ZEGHDOUDI) الجهة الشرقية على طريق عين العربي	بلدية بن جراح	الوعاء العقاري مدمج ضمن الاملاك الغابية الوطنية بموجب القرار رقم 828 المؤرخ في 2006/07/24 (جبل الناقة).
09	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري حمام قرفة	ببلدية عين العربي	الوعاء العقاري تابع للأملاك الخاصة للدولة، قابل لاستيعاب مشاريع سياحية، تم توجيه الى هذا الوعاء العقاري 07 مشاريع محينة الى غاية جلسة 2018/05/23 (مخصصة للمشاريع السياحية)
10	التحقيق العقاري الخاص بالوعاء العقاري بوالروايح سليمان القطعة: S 01 ilot 0474 والقطعة: S 046 ilot 012	ببلدية قالمة	حيث توجد مساحة شاغرة في حدود 06.75 هكتار يجب تخصيصها لاستيعاب تجهيزات عمومية أو سكنات حسب الحالة.

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

وبخصوص منطقتي فج لحسة ومنطقة المطاريح فقدتم توزيع القطع على المستثمرين في إطار اللجنة الولائية للاستثمار وذلك كما يلي:

- منطقة المطاريح: فقد تم منح 14 قطعة منها 03 قطع لم يتم تحديد مساحتها بعد.
- منطقة فج لحسة: تم اعتماد 18 مشروعا بهذه المنطقة.

الجدول رقم 26: توزيع الملفات المعتمدة حسب الدوائر والبلديات.

الدائرة	البلدية	العدد	النسبة (%)	المساحة الممنوحة (م^2)	مناصب الشغل
قالمة	المجموع الجزئي	25	12,82	116997,4	1280
	قالمة	24	12,31	115997,4	1268
	بن جراح	01	0,51	1000	12
بوشقوف	المجموع الجزئي	57	29,23	944974	5261
	مجاز الصفاء	18	9,23	237496,26	1154
	بوشقوف	11	5,64	62832	496
	عين بن بيضاء	26	13,33	630645,74	3399
	واد فراغة	02	1,03	14000	212
حمام دباغ	المجموع الجزئي	22	11,28	228211,65	1082
	الركنية	08	4,10	20944,65	136
	حمام دباغ	10	5,13	96947	665
	بوحمدان	04	2,05	110320	281
هيليوبوليس	المجموع الجزئي	15	7,69	329134,6	1452
	الفجوج	14	7,18	233904,6	1192
	هيليوبوليس	01	0,51	95230	260
قلعة بوصبع	المجموع الجزئي	15	7,69	369388,17	1599
	قلعة بوصبع	05	2,56	19296,4	159
	النشماية	04	2,05	26289,77	231
	بلخير	03	1,54	12302	109
	بومهرة أحمد	01	0,51	7000	30

	بني مزلين	02	1,03	304500	1070
عين مخلوف	المجموع الجزئي	12	6,15	113329	352
	تاملوكة	04	2,05	8900	52
	عين مخلوف	03	1,54	374	74
	عين العربي	05	2,56	98055	22
وادي الزناتي	المجموع الجزئي	22	11,28	234680,76	1129
	وادي الزناتي	05	2,56	50271	431
	عين رقادة	13	6,67	156670,76	646
	برج صباط	04	2,05	27739	52
عين حسابنية	المجموع الجزئي	04	2,05	17354	352
	مجاز عمار	03	1,54	13454	334
	هواري بومدين	01	0,51	3900	18
حمام النبائل	المجموع الجزئي	03	1,54	46451	277
	حمام النبائل	03	1,54	46451	277
الخزارة	المجموع الجزئي	20	10,26	151 603,00	778,00
	الخزارة	19	9,74	141 876,00	741,00
	عين صندل	01	0,51	9727	37
المجموع		195	100	2 552 123,58	13 562

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

المشاريع في مرحلة الاستغلال:

يوجد 13 مشروع دخل في مرحلة الاستغلال موزعة كما يلي:

البلدية	عدد المشاريع في مرحلة الاستغلال	النشاط	التكلفة (دج)	المساحة الممنوحة($م^2$)	مناصب الشغل

قالمة	03	- مواد البناء - 02 خدمات	137 574 290,00	18914	72
بوشقوف	01	خدمات للعائلات (صحية)	40 000 000.00	700.00	40
عين بن بيضاء	01	صناعة الغذائية	130 000 000.00	38750	150
حمام دباغ	01	صناعة تحويلية (البلاستيك)	13 026 450.00	1 574.00	08
الفجوج	03	02 مواد البناء 01 صناعة الغذائية	623 079 762.80	80 000.00	510
تاملوكة	01	صناعة تحويلية (نجارة)	4 727 336.22	1 200.00	15
بن جراح	01	الصناعة الغذائية	20 000 000,00	1 000,00	12
قلعة بوصبع	02	01 صناعة مختلفة 01 صناعة غذائية	44 014 481,10	7201,69	57
المجموع	**13**	/	**772 933 549,02**	**101 612,00**	**605**

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن التوصل أن الدور و المساهمة الفعالة لهذا النوع من المؤسسات ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجزائر عامة وولاية قالمة خاصة في الارتقاء وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في هذه الولاية، وهذا من خلال الدور البارز لها في تحقيق فرص تشغيل ومحاولة امتصاص الجزء الأكبر من البطالة، وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية و النهوض بمختلف القطاعات، غير أن هذا الدور لن يكون كافي بسبب المشاكل التي تحد وتعاني منها هذه المؤسسات، فضلا عن بيئتها التي تمتاز بحدة المنافسة، وقد توصلنا في دراستها الميدانية إلى ضرورة تحقيق التنمية المحلية المستدامة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل تفعيل دورها التنموي.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تتناول هذا الموضوع ومحاولة التطرق أيضا إلى معرفة الخصائص ومختلف أشكال هذه المؤسسات، ليتم بعدها إبراز أهميتها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ثم إضافة المشاكل التي تعرقلها وانتهاج أليب دعمها، بالإضافة إلى عوامل نجاحها وفشلها.

ثم حاولنا تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، بدءا بالتطرق إلى التنمية المحلية التي وجدناها أنها عبارة عن عملية ديناميكية ومعقدة تتطلب وجود شراك بين الجهود البسيطة وجهود الحكومة، ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن عملية متكاملة يهدف من خلالها إلى تحقيق التكامل ضمن مستوى جزئي من أجل الوصول إلى الكلية في هذا المجال(مجال الاستدامة) ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما وجدنا أن التنمية المحلية المستدامة تمتلك مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها باعتبارها وسيلة وتعاني مجموعة من المعوقات التي تحدها.

وكان علينا أيضا التطرق من خلال هذه الدراسة إلى القدرة التنافسية، وذلك عبر الإلمام بالإطار النظري لها باعتبارها الدافع الرئيسي وراء محاولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني عوامل تعزيز تنافسيتها ثم تحديد ماهية القدرة التنافسية من خلال التطرق إلى مفهومها وعواملها فضلا عن محدداتها وأبرز مؤشرات قياسها.

وكان علينا أيضا إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة وولاية قالمة خاصة من خلال التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة من خلال توضيح مساهمتها في توفير مناصب العمل ومحاولة امتصاص الحد الأكبر من البطالة.

اختبار صحة الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من اختيار الفرضيات واستخلاص ما يلي:

- الفرضية الرئيسية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية قالمة حيث أنها تقوم بتوفر أكبر قدر من مناصب عمل وبالتالي تقليص حجم البطالة، كما أنها تساهم في الاهتمام بجميع القطاعات دون التركيز على قطاع واحد.

- الفرضية الأولى: رغم اختلاف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم وجود عدة معايير تحدد مفهومها إلا أنه يمكن التوصل إلى أن هذه المؤسسات بالفعل تخلق عملا بدرجة عالية من المخاطر وهذا لما تتميز من سمات وصفات خاصة.
- الفرضية الثانية: التنمية المحلية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية.
- الفرضية الثالثة: سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على استراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلي وجزئي وتعتمد على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية مستدامة بولاية قالمة من خلال المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة.
- بالرغم من التطور الذي يشهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية قالمة فإنه لم يصل إلى المستويات المرجوة منه كمدخل هام لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، وذلك نظرا لتدني القدرة التنافسية لهذه المؤسسات والتي تحد وتقلص من دورها التنموي.
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المتقدمة والنامية.
- تعتبر التنمية المحلية المستدامة القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر جدوى للاقتصاد الجزائري ككل، وذلك للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني للريوع النفطية.
-

التوصيات:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على المستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.

- إنشاء شبكة التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية المحلية المستدامة وتأهيل الكفاءات المحلية من أجل فهم متطلبات الاستدامة.
- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، والحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات في المجالات الحيوية.
- إدخال العنصر التكنولوجي بكثافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف التشريعات القانونية من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير العقارات والمباني لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء سوق دائمة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استقطاب المستثمرين ودعمهم وتقديم التسهيلات لهم من أجل الاستثمار محليا.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2008

2) عبد الرحمان كساب عامر، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة1، مصر، 2016

3) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998

4) فتحي السيد أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005

5) طارق محمود عبد السلام السالسون، حاضنات الأعمال، دار النهضة، الاسكندرية، 2005

6) عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، حلوان، مصر، 2001

7) عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013

8) طارق عبد الباري وآخرون، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2009

9) مروة احمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007

10) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004

11) علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1999

12) فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006

13) مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2014

14) كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة1، دار حامد، عمان، 2000

15) نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E، الطبعة1، بيروت، 2007

16) محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1999

17) أحمد جابر علي بدران، الاستثمار الإسلامي وأهميته في تمويل المشروعات الصغيرة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة1، القاهرة، 2015

18) هالة محمد لبيبة عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002

19) إبراهيم جابر السيد، محمد عبد السلام أحمد الحديدي، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020

20) ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، الأردن، 2002

21) سيد كاسبن جمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبغة1، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007

22) فلاح حسين الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمناقشة والتميز، الطبعة1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2006

23) قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000

24) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث :دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر،1993

25) محمد بهجت جاد الله كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، دارا لمعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998

26) وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية، ايتارك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2009

27) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع و نشر و توزيع، الإسكندرية، (الإبراهيمية)، 2001

28) سامي محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000

29) رشيد أحمد عبد المطلب، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002

30) جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009

31) نائل عبد الحافظ العولمة، إدارة التنمية (الأسس- النظريات- التطبيقات العملية)، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1ن عمان، 2013

32) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2001

33) سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005

34) عماد صلاح الدين،عبد الرزاق الشيخ داود،الفساد والإصلاح، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2003

35) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999

36) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2007

37) عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، سيرة للنشر،عمان،2001

38) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004

39) علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2002

40) هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2000

41) منال محمود طلعت، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003

42) محمد سمير أحمد، الإدارة الإستراتيجية و تنمية الموارد البشرية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن،2009

43) محمد بن براك الفوزان، المنافسة في المملكة العربية السعودية الأحكام و المبادئ، مكتبة القانون و الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2015

44) عبد الله حسن مسلم، الإبداع و الابتكار الإداري في التنظيم و التنسيق، ط1، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015

45) نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر 2004

46) نسرين بركات، عادل العلي، التنافسية و تجربة الأردن، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

ثانيا: البحوث والمقالات

1) بلقاسم زايري، هواري بلحسن، أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث أوراق عمل الدورة الدولية حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14نوفمبر،2006

2) إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها في العالم، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003

3) شريف غياط، محمد بوقموم، الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مجلة الجامعة المغاربية، العدد العاشر، طرابلس، ليبيا، 2010

4) ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد السادس عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

5) أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر 2010

6) أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009

7) عبد الوهاب رميدي، كمال عامر، دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة سعد حلب، العدد 01، البليدة، جانفي، 2011

8) محمد سليماني، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد03، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، جوان 2015

9) محمد سمير مصطفى، إستراتيجية التنمية المستدامة(مقارنة نظرية و تطبيقية)، المجلد الأول، الفصل 17، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ECOSS ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006

10) علي التوفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة لقضايا و المتضامنين، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، العدد 05، أبو ظبي، الإمارات العربية، 1994

11) منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية و محدداتها، أوراق اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 19، جامعة القاهرة، أكتوبر 2002

12) محمد وديع عدنان، القدرة التنافسية و قيامها، مجلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003

13) زوينة بن فرج، نبيلة نوي، قراءة لليرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2011-2014، الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و التحديات الراهنة و المستقبلية، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، العدد 2، 2015

14) جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE ، العدد 1، الجزائر، 2017

15) هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2، الجزائر، 2020

16) ياسين بن الحاج جلول، عابد شريط، أداء الاقصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر

17) زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2017

ثالثا: الملتقيات

1) عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003

2) جاسر عبد الرزاق، المنشآت الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل، 2006

3) شريف غياط، محمد بوقموم، واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 16-17 نوفمبر، 2008

4) منار حداد، دور الابداع والابتكار في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ورقة بحثية مفدمة للملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، 16-17 نوفمبر، 2008

5) سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، غرداية الجزائر، 23-24 فيفري، 2011

6) علام وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017

7) عبد الرحمان بن عنتر، عبدالله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 26-28 ماي 2003

8) بلال مشعلي، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة، يومي 6و7 نوفمبر، 2018

9) محمد سلمان طابع، أساليب ووسائل تحقيق التنمية: المشاركة الشعبية مدخلا، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، أيام 6-10 ماي 2007

10) خالد بن جلول، آليات تفعيل الموارد الذاتية للبلديات للدفع بالتنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر 2018

11) علي عدنان حاج، المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فالمة، 6 و 7 نوفمبر، 2018

12) وهاب نعمون، سمية سريدي، مكانة الولاية و البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 9-10 سبتمبر 2014

13) موسى سعداوي، محمد سعودي، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،3-4 مارس 2008

14) خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، السياحة كاستراتيجية لتنمية محلية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية و المجتمعية بالجزائر، جامعة الطارف، يومي 05-06 ماي 2014

15) مريم لسبع، سارة ادبوب، واقع و آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ورقة تحقيق مقدمة إلى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغييرات

الدولية و الاقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمة، 27 و 28 مارس

16) نور دين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية و الثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008

17) أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل2008

18) عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008

19) عمر شريقي، الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع و أفاق)، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008

20) سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية و الثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008

21) عمر شريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة، 22/21 أكتوبر 2008

22) طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي، 04/03 مارس 2008

23) رابح زبيري، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة الجزائر، الجزائر، 23/22 أفريل 2003

24) عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، الإدارة الاستراتيجية و دعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة و الخاصة، جامعة الشلف، 9-10 نوفمبر 2010

25) محمد زوارة، دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني للتنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014

26) يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 27 و 28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

27) بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"حالة ولاية تبسة"، مذكرة ماجستر، استراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011

2) عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجزائر، 2004

3) أنيسة قمان، محاولة بناء خلية لليقضة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بومرداس، 2014

4) عبد الكريم الطيف، واقع آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002

5) سمية قنديرة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة الماجستيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010

6) شعيب آتشي، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008

7) إيمان غرزولي، البدائل الاستراتجية، مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة سطيف، اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2009-2010

8) يوسف تيري، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005

9) محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، حالة ولايتي قالمة و تبسة، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية و تنمية مستدامة، جامعة قالمة، 2014-2015

10) سهام بوفلفل، دور الإبداع و الابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستيير، تحليل قطاعي، جامعة قالمة، 2010-2011

11) محمد رشدي سلطاني، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، واقعه، أهمية و شروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة بولاية بسكرة، مذكرة الماجستير، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006

12) نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002

13) أسماء رحماني، دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة AMPMECA-IND–، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009

14) حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية و التنمية المحلية في اليمن، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، اليمن، 2000

15) أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2015-2016

16) محمد سعودي، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر،2006

17) سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية- دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجيستر، الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011

18) سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية- دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة-، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية و تنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2015-2016

19) أحمد بلالي، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة و بيئتها الخارجية، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

20) وسيلة بوازيد، مقاربة الموارد الداخلية و الكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة ماجيستر، إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012

21) سامية لحول، التسويق و المزايا التنافسية- دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008

22) يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–، مذكرة الماجيستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007

خامسا: المواقع الإلكترونية

1) https://www.industrie.gov.dz. وزارة الصناعة والمناجم

الملاحق

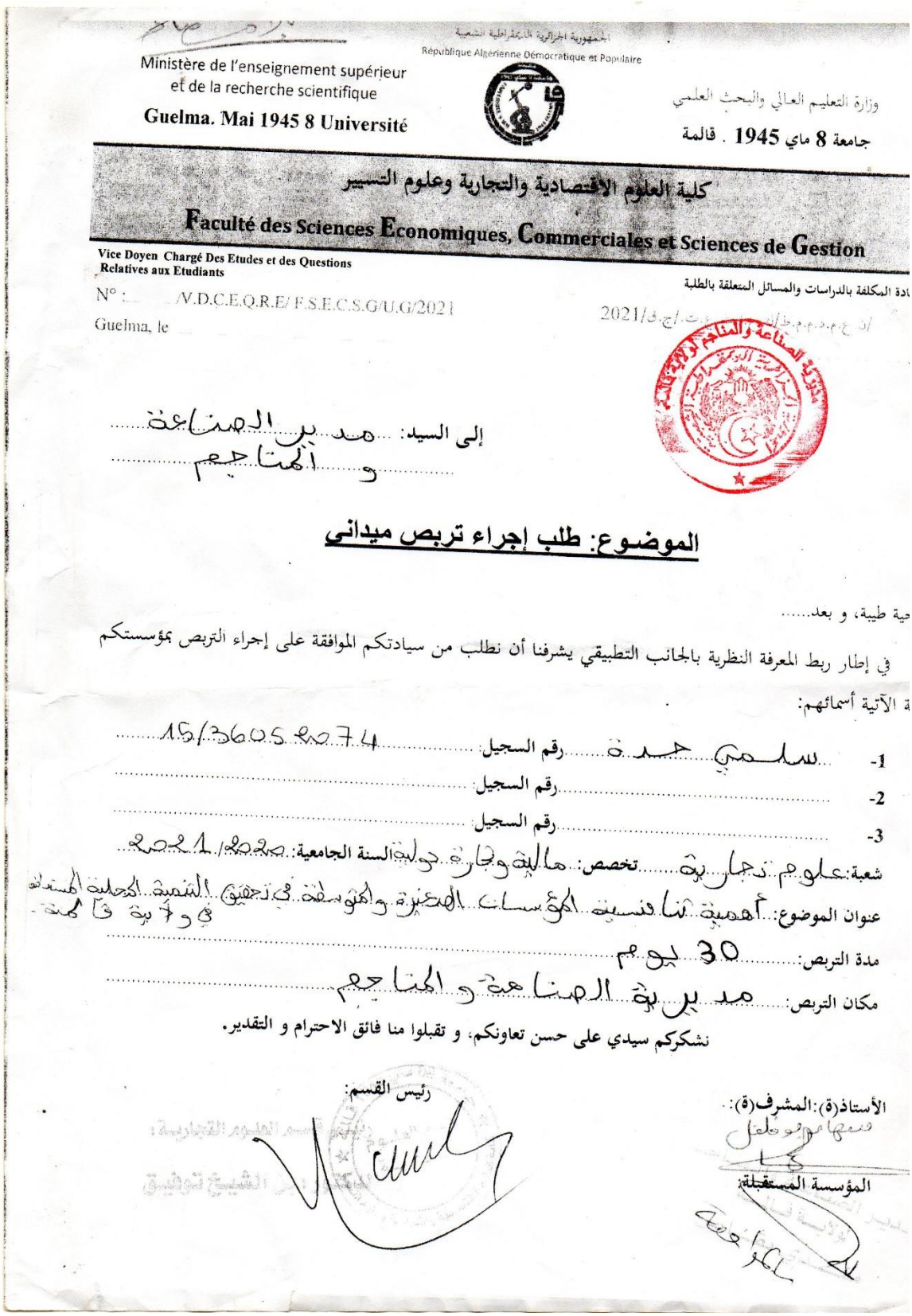

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Guelma. Mai 1945 8 Université

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 . قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Vice Doyen Chargé Des Etudes et des Questions
Relatives aux Etudiants

N° : /V.D.C.E.Q.R.E/ F.S.E.C.S.G/U.G/2021
Guelma, le

2021/ق

إلى السيد: مدير المناعة
و المناجم

الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

حية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التربص بمؤسستكم

ة الآتية أسمائهم:

-1 سلمى حدة رقم السجيل 15/3605.8074

-2 رقم السجيل

-3 رقم السجيل

شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية السنة الجامعية: 2021/2020

عنوان الموضوع: أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة

مدة التربص: 30 يوم

مكان التربص: مديرية المناعة و المناجم

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

رئيس القسم:

الأستاذ(ة):المشرف(ة):

المؤسسة المستقبلة: